

المعالجة المحاسبية والبيئية لعوائد مشروعات استصلاح الأراضي

دراسة قياسية

مروة السيد محمد إبراهيم (1) – طارق عبد العال حماد (2) – محمد محمود عبد ربه (2)
مصطفى عبد الخالق أبو زيد (3)

(1) كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس (2) كلية التجارة، جامعة عين شمس (3) معهد بحوث المياه

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير المعالجة المحاسبية والبيئية على عوائد مشروعات الاستصلاح الزراعي، ويعتبر هذا الموضوع ذا أهمية خاصة في ظل التحديات البيئية والاقتصادية التي تواجه الزراعة الحديثة، حيث يسعى الباحثون إلى تقديم رؤى تفصيلية حول كيفية تأثير الممارسات المحاسبية السليمة والاهتمام بالاستدامة البيئية على أداء المشروعات الزراعية، مما يساهم في تحسين العوائد المالية وزيادة كفاءة الإنتاج. وقد استخدم الباحثون منهجاً متعدد الأساليب، حيث تم تصميم استبيانات لجمع البيانات من مجموعة متنوعة من المزارعين وأصحاب مشروعات الاستصلاح الزراعي، وقد شملت العينة مختارين من مختلف المناطق الزراعية لتغطية تنوع البيئة الزراعية، كما تم استخدام أساليب إحصائية متنوعة، بما في ذلك التحليل الوصفي والتحليل الإحصائي المتقدم (مثل تحليل الانحدار)، لفحص العلاقة بين المعالجة المحاسبية والممارسات البيئية من جهة والعوائد المالية من جهة أخرى، وبالإضافة إلى ذلك، تم إجراء مقابلات نوعية مع عدد من المشاركين لجمع رؤى إضافية حول التجارب الفعلية والتحديات التي تواجههم. وقد أظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية ملحوظة بين تطبيق مبادئ المحاسبة السليمة والممارسات البيئية المستدامة وبين تحسين عوائد مشروعات الاستصلاح الزراعي، حيث أثبتت الدراسة أن المشروعات التي تتبنى ممارسات محاسبية واضحة ومنظمة تحقق أداءً مالياً أفضل مقارنة بتلك التي تفتقر إلى هذه الممارسات، كما أظهرت البيانات أن الالتزام بالممارسات البيئية، مثل استخدام الأساليب الزراعية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية، يساهم بشكل مباشر في تعزيز الإنتاجية وتقليل التكاليف.

الكلمات المفتاحية: الأصول البيئية، النفقات البيئية، التأثير البيئي، الحدث البيئي، التكاليف البيئية.

مقدمة

تتصدر قضية توفير الاعتمادات المالية الحكومية اللازمة للمحافظة على البيئة أجندة العمل الحكومي في غالبية دول العالم (المتقدم والنامي)، بالإضافة إلى إهتمام الهيئات والمنظمات سواء المحلية منها أو العالمية بشئون البيئة. ولما كان من الصعب، بل ومن المستحيل إستمرار عمليات التنمية إعتقاداً على قاعدة من الموارد البيئية المتدهورة، لجأت العديد من الدول إلى إصدار قوانين وتشريعات وإتباع عدد من الإجراءات الإحترازية التي من شأنها الحفاظ على المنظومة البيئية من عبث الأنشطة سواء الصناعية منها أو الزراعية أو حتى الأنشطة المتعددة، وهو ما يعرفه البعض بأسلوب التنمية المستدامة. (Environmental Protection Agency, 2023).

ومن أهم التحديات التي تدخل في نطاق مسئولية القائمين بوضع هذه الخطط الأخذ في الاعتبار تدبير الموارد والاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ خطط الدولة تجاه الحفاظ على البيئة، وخاصة في ظل وجود محدودية في الإمكانيات المالية الحكومية المتاحة، والتي تظهر جلية فيما يسفر عنه نتائج الحساب الختامي للدولة عن تنفيذ الموازنة العامة من وجود عجز موازني متكرر. (Legal Studies Report, 2023).

لذا كان لزاما على الدولة اللجوء إلى اتخاذ العديد من البدائل والأدوات المالية والنقدية من شأنها تحقيق خفض في العجز الموازي للدولة، حتى تتحقق لها توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ العديد من المشروعات والأنشطة الهادفة للحفاظ على البيئة والحد من التلوث، ولعل من أهم تلك الأدوات والبدائل إعادة توجيه الإنفاق الحكومي، وخاصة الاستثماري منه على المشروعات القومية الصديقة للبيئة في ذاتها، والتي من شأنها تحقيق معدلات ربحية مرتفعة، وكذا تدفقات نقدية للموازنة العامة تسهم في خفض العجز الموازي، وبالتالي تمكن الدولة من تنفيذ خططها الاستراتيجية الهادفة للحفاظ على البيئة.

ومن أهم تلك الأمثلة للتوجه إلى الاستثمار في المشروعات القومية مشروع إستصلاح المليون ونصف فدان، ومشروع توليد الطاقة المتجددة والنظيفة.

إن توجيه الإنفاق الحكومي بكافة صوره، وخاصة الاستثماري منه إلى المشروعات القومية يترتب عليه تحقيق انخفاض في قيم العجز التمويلي بالموازنة العامة للدولة من خلال تحقيق تدفقات نقدية تدعم الموارد النقدية الحقيقية بالموازنة العامة مما ينعكس أثره على دعم كفاءة وفعالية تنفيذ خطط الحفاظ على البيئة من خلال إعادة توجيه تلك العوائد في الإنفاق على الإصلاحات البيئية وتنفيذ الخطط الاستراتيجية للحد من التلوث ومكافحة الآثار السلبية الناتجة والمحتملة عن مزاوله الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

مشكلة البحث

تواجه الدولة المصرية العديد من التحديات في تمويل الأنشطة البيئية المستدامة، خاصة في ظل محدودية الموارد المالية وعدم استدامة التمويل الدولي المتمثل في المنح والمساعدات والقروض الخارجية، وهذه المصادر التمويلية تعاني من مشكلتين رئيسيتين هما:

1. عدم استدامة تتفق المنح والمساعدات الدولية، مما يجعلها غير كافية لتمويل الأنشطة البيئية التي تتطلب استثمارات مستمرة وطويلة الأجل.

2. ارتفاع تكاليف خدمة الديون الناتجة عن الاقتراض الخارجي، مما يشكل ضغطاً على الدين العام وخاصة الدين الخارجي، ويحد من قدرة الدولة على تمويل المشروعات البيئية.

لذلك تبرز الحاجة إلى إيجاد مصادر تمويل بديلة تتميز بالاستدامة وتكون منخفضة التكلفة أو بدون تكلفة، مثل توجيه الإنفاق الاستثماري الحكومي نحو مشروعات قومية كبرى تحقق عوائد مالية مستدامة يمكن إعادة توجيهها لتمويل الأنشطة البيئية، ومع ذلك فإن هذه الاستراتيجية تواجه تحدياً يتمثل في عدم وضوح انعكاسات هذه المشروعات القومية مثل مشروع استصلاح المليون ونصف فدان على الموازنة العامة للدولة، حيث لا تظهر تكاليف أو عوائد هذه المشروعات بشكل واضح في الحساب الختامي للدولة.

بالتالي تبرز المشكلة البحثية في كيفية تحسين الهيكل التمويلي للموازنة العامة لتمويل الأنشطة البيئية بشكل مستدام، مع ضمان تحقيق عوائد مالية يمكن إعادة توجيهها لدعم البيئة، وضمان الشفافية المحاسبية في عرض تكاليف وعوائد المشروعات القومية ذات الطابع البيئي.

لذا يسعى هذا البحث إلى بيان أثر المعالجات المحاسبية والبيئية لعوائد المشروعات القومية على تحقيق الاستدامة المالية وتخفيض العجز الموازي وبالتالي تمكن الدولة من تنفيذ خطط استراتيجية تستهدف الحفاظ على البيئة.

التساؤلات البحثية

1. كيف يؤثر تطبيق المعالجة المحاسبية والبيئية على تقديرات صافي الدخل الزراعي الناتج عن مشاريع استصلاح الأراضي؟
2. كيف تؤثر قيمة الإنتاج الزراعي ومستلزمات الإنتاج الزراعي على صافي الدخل الزراعي في مشاريع استصلاح الأراضي؟
3. كيف تؤثر قيمة الإنتاج الزراعي ومستلزمات الإنتاج الزراعي على صافي الدخل الزراعي في مشاريع الإنتاج الحيواني؟
4. كيف تؤثر قيمة الإنتاج الزراعي ومستلزمات الإنتاج الزراعي على صافي الدخل الزراعي في مشاريع الاستزراع السمكي؟

أهداف البحث

- يسعى البحث إلى بيان أثر المعالجات المحاسبية والبيئية لعوائد المشروعات القومية على تحقيق الاستدامة المالية وتخفيض عجز الموازنة العامة، ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال عدة أهداف فرعية على النحو التالي:
1. تأثير تطبيق المعالجة المحاسبية والبيئية على تقديرات صافي الدخل الزراعي الناتج عن مشاريع استصلاح الأراضي، ودراسة كيفية تأثير المعالجات المحاسبية الخاصة بتحديد التكاليف والعوائد البيئية على تعزيز استدامة المشاريع وزيادة العوائد الاقتصادية من الأنواع المختلفة للإنتاج الزراعي (النباتي، والحيواني، والسمكي).
 2. أثر قيمة الإنتاج الزراعي ومستلزمات الإنتاج الزراعي على صافي الدخل الزراعي في مشاريع استصلاح الأراضي، مع بيان أثر دور الفوائض المالية الناتجة عن الإنتاج الزراعي (النباتي) في دعم الأنشطة الزراعية البيئية وتحسين نوعية الإنتاج في تلك المشاريع بما يدعم استمرارية هذه المشاريع وتحقيق أهدافها المالية والبيئية.
 3. أثر قيمة الإنتاج الزراعي ومستلزمات الإنتاج الزراعي على صافي الدخل الزراعي في مشاريع الإنتاج الحيواني، مع بيان أثر دور الفوائض المالية الناتجة عن الإنتاج الزراعي (الحيواني) في دعم الأنشطة الزراعية البيئية وتحسين نوعية الإنتاج في تلك المشاريع بما يدعم استمرارية هذه المشاريع وتحقيق أهدافها المالية والبيئية بما يدعم استمرارية هذه المشاريع وتحقيق أهدافها المالية والبيئية.
 4. أثر قيمة الإنتاج الزراعي ومستلزمات الإنتاج الزراعي على صافي الدخل الزراعي في مشاريع الاستزراع السمكي، مع بيان أثر دور الفوائض المالية الناتجة عن الإنتاج الزراعي (السمكي) في دعم الأنشطة الزراعية البيئية وتحسين نوعية الإنتاج في تلك المشاريع بما يدعم استمرارية هذه المشاريع وتحقيق أهدافها المالية والبيئية.

أهمية البحث

تستمد الدراسة أهميتها مما يلي:

- **أهمية موضوعية:** المساهمة في توفير فهم أعمق للعلاقة بين مشاريع استصلاح الأراضي والميزانية العامة للدولة، مما يساهم في تحسين إدارة الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة، وكذا المساهمة في تطوير النظام المحاسبي الحكومي من خلال المساعدة في تحديد الثغرات في النظام المحاسبي الحكومي الحالي، وذلك فيما يتعلق بمعالجة مشاريع استصلاح الأراضي، واقتراح التعديلات اللازمة لضمان دقة وشفافية البيانات المالية بما يدعم عملية اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة، وتحسين الاستدامة المالية والبيئية من خلال تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والبيئية، وتحديد الآثار المالية والبيئية لمشاريع الاستصلاح على المدى الطويل.

- **أهمية علمية:** تستمد الدراسة أهميتها العلمية من ندرة الأبحاث التي تعرضت للموضوع من قبل – إن لم تكن الدراسة الوحيدة التي تتطرق لموضوع دور الموازنة العامة في حماية البيئة والحد من التلوث، واعتماد استراتيجية توفير الاعتمادات المالية لتلك الحماية ذاتياً دون الاعتماد على مصدري التمويل من المنح والقروض؛ حيث لم يتم من قبل دراسة أثر تنفيذ المشروعات القومية بصفة عامة على الموازنة العامة والحساب الختامي للدولة وبوجه خاص مشروع استصلاح الملايون ونصف فدان، وانعكاس ذلك على أدبيات ومبادئ المحاسبة الحكومية.
- **أهمية عملية:** إلقاء الضوء على دراسات الجدوى المالية والبيئية دون غيرها لمشروع استصلاح الملايون ونصف فدان، وتحديد الأثر المحاسبي لتنفيذ مشروع استصلاح الملايون ونصف فدان على الموازنة العامة للدولة وانعكاسه على حماية البيئة باعتبار ذلك من الاستحقاقات الدستورية، فضلاً عن بيان أثر المعالجات المحاسبية في ظل المحاسبة الحكومية المتبعة في تنفيذ الموازنة العامة والحساب الختامي، والخاصة بتنفيذ مشروع استصلاح الملايون ونصف فدان.

فروض البحث

تتمثل فروض البحث في:

- الفرض الرئيسي:** "لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لقيمة الإنتاج الزراعي (المعالجة المحاسبية) ومستلزمات الإنتاج الزراعي (المعالجة البيئية) على صافي الدخل الزراعي (عوائد مشروعات الاستصلاح الزراعي)".
- ويتفرع عن هذا الفرض الرئيسي الفروض الفرعية التالية:
- الفرض الأول:** لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لقيمة الإنتاج الزراعي ومستلزمات الإنتاج الزراعي على صافي الدخل النباتي.
- الفرض الثاني:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيمة الإنتاج الزراعي ومستلزمات الإنتاج الزراعي على صافي الدخل الحيواني.
- الفرض الثالث:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيمة الإنتاج الزراعي ومستلزمات الإنتاج الزراعي على صافي الدخل السمكي.

الدراسات السابقة

دراسات تتعلق بمحور المعالجات المحاسبية، وطرق إعداد وتنفيذ الموازنات العامة بالدول:

دراسة بن علي وميمون (2022): بعنوان "الزراعة والنظام المحاسبي" حيث هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية تنظيم المحاسبة في القطاع الزراعي في الجزائر وتحديد أوجه القصور في الأنظمة المحاسبية المحلية. وقد خلصت الدراسة إلى أن القطاع الزراعي يُعدّ الحلقة الأضعف في النظام المحاسبي القطاعي في الجزائر، كما أظهرت الدراسة أن ضعف التنظيم المحاسبي الحالي لا يقدم صورة دقيقة وواقعية عن النشاط الزراعي، مما يُقلل من قدرة المستفيدين، وقد أوصت الدراسة بضرورة إجراء اصلاحات محاسبية شاملة تعزز من شفافية ودقة البيانات المحاسبية الخاصة بالقطاع الزراعي، وشددت على أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتطوير نظام محاسبي يلبي احتياجات القطاع الزراعي، بما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني وتطوير القطاع الزراعي لتحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية.

دراسة وائل محمود محمد (2023): بعنوان "أثر تطوير إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة على مؤشرات أداء إدارة المالية العامة في مصر" حيث هدفت إلى تقييم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية لإصلاح منظومة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، مع التركيز على استخدام أحدث النظم والوسائل العلمية لتحقيق استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي من خلال الانضباط المالي واستدامة مؤشرات عجز الموازنة العامة والدين على المدى المتوسط. وقد أظهرت النتائج تحسناً في نسبة تغطية الإيرادات لمصروفات الموازنة العامة، مما يشير إلى فعالية التحصيل الضريبي والإيرادات، بالإضافة إلى ذلك، سجلت الدراسة معدل نمو سنوي إيجابي للإيرادات والمصروفات، مما يعكس ديناميكية النشاط الاقتصادي، وقد أظهرت الدراسة أيضاً أن نسبة الدين العام لأجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي تحسنت، مما يدل على القدرة على إدارة الدين العام بشكل مستدام. علاوة على ذلك، أظهرت نتائج الدراسة نمواً في إجمالي الدين العام والناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى كفاءة إدارة الدين العام. كما تم قياس مصداقية الموازنة من خلال الاختلاف بين الموازنة الأصلية والمعدلة والحساب الختامي لجانب الاستخدامات، مما يعكس فعالية التخطيط المالي. وبناءً على هذه النتائج، تبرز أهمية استخدام تقنيات جديدة في تحسين إدارة المالية العامة وتعزيز الانضباط المالي في مصر.

دراسة Syamsurijal، (2019): بعنوان "التحليل المالي العام في إعداد ميزانية الدولة الإندونيسية". حيث هدفت الدراسة إلى تحليل وظيفة الموازنة في إندونيسيا، مع التركيز على كيفية إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة والإيرادات (R-APBN) من قبل الحكومة، ودور مجلس النواب (DPR-RI) في مناقشة والموافقة على هذا المشروع. وقد توصلت الدراسة إلى وجود عدة مشكلات تتعلق بالموازنة العامة للدولة في إندونيسيا لعام 2018، كما أكدت النتائج أن التأخير الزمني في تحقيق جدول المناقشة لمشروع قانون الموازنة العامة أثر بشكل ملحوظ على عملية إعداد الموازنة وأداء المالية العامة.

دراسات تتعلق بمحور القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف والعوائد البيئية بالتقارير المالية:

دراسة Agyemang et al. (2023): بعنوان "تقييم تأثير الإفصاح المحاسبي البيئي على أداء الشركات في الصين" حيث هدفت الدراسة إلى سد الفجوة البحثية المتعلقة بتأثير الإفصاح المحاسبي البيئي (EAID) على أداء الشركات في قطاع معين في الصين، وتركز الدراسة على استكشاف العلاقة بين الإفصاح المحاسبي البيئي وأداء الشركات باستخدام عينة من 34 شركة تعدين مدرجة، وبيانات ثانوية للفترة من 2000 إلى 2018.

وقد أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح المحاسبي البيئي (EAID) وكل من العائد على حقوق الملكية (ROE) ونسبة السيولة السريعة، في حين أن العلاقة بين العائد على الأصول (ROA) والإفصاح المحاسبي البيئي كانت إيجابية، ولكن غير ذات دلالة إحصائية، وتعتبر هذه النتائج مهمة في الأدبيات المتعلقة بالإفصاحات البيئية وأداء الشركات من منظور صناعي.

دراسة Bonetti et al. (2023): بعنوان "الإفصاح البيئي وتكلفة رأس المال: الأدلة من كارثة فوكوشيما النووية" حيث هدفت الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين الإفصاح البيئي وتكلفة رأس المال، وذلك باستخدام كارثة فوكوشيما النووية كمصدر للتباين في مدى أهمية المعلومات البيئية للمستثمرين. كما هدفت الدراسة إلى فهم تأثير الإفصاح عن انبعاثات الكربون على تكلفة رأس المال بالنسبة للشركات اليابانية.

وأظهرت الدراسة أن الشركات التي تكشف عن انبعاثات الكربون شهدت زيادة أقل في تكلفة رأس المال مقارنة بالشركات التي لا تكشف عنها.

دراسة Tsang et al. (2023): بعنوان "الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة" حيث هدفت الدراسة إلى تقديم مراجعة شاملة لأدبيات الإفصاح الطوعي غير المالي عن البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) في أبحاث المحاسبة، مع اقتراحات للبحوث المستقبلية.

وجدت الدراسة أن الإفصاح الطوعي عن معلومات ESG أصبح ذا أهمية متزايدة في أسواق رأس المال، وأن الدوافع والعواقب المرتبطة بهذا الإفصاح تلعب دوراً مهماً في تحديد النتائج.

دراسات تتعلق بمحور تمويل الموازنة العامة للدولة، وخفض العجز الموازي:

دراسة مريم حمادي، (2024): بعنوان "أثر آليات تمويل عجز الموازنة العامة على التضخم - دراسة حالة" حيث هدفت الدراسة إلى بحث سياسات معالجة عجز الموازنة العامة في السودان في الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥م)، من خلال أداء الموازنة العامة باعتبارها الخطة المالية للدولة، والسياسات التي طبقت لمعالجة عجز الموازنة العامة وأثرها على الأداء الاقتصادي والمالي للدولة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن أسباب عجز الموازنة العامة ترجع للأسباب المالية المتمثلة في سهولة الحصول على القروض العامة وتنامي مفهوم النفقة الإيجابية التي دفعت الحكومة للتوسع في مجال النفقات العامة، وأن من أسباب عجز الموازنة العامة في السودان ضعف الجهد الضريبي وهيمنة الضرائب غير المباشرة على الإيراد الضريبي، مع ضعف التشريعات التي تنظم الضرائب العقارية والضرائب على التركات، وإن فشل الحكومة في سياسة ترشيد النفقات يعود إلى عدم قدرتها في تحديد الحجم الأمثل للنفقة العامة، وقد أوصت الباحثة بتغيير النظام المتبع في إعداد الموازنة العامة من موازنة البنود إلى تصنيفاً آخر مع التقيد العارم بقواعد إعداد الموازنة العامة لأن ذلك يجنب الموازنة العامة العجز البيئي.

دراسة السلاموني وآخرون، (2022): بعنوان "تحليل أثر الآليات المالية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة على التضخم في مصر خلال الفترة (1991-2016)" حيث هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الآليات المالية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة على التضخم في مصر خلال الفترة من العام المالي 1991-1992 حتى العام المالي 2018-2019. حيث سعت الدراسة إلى تحديد أفضل آلية يمكن استخدامها لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، والتي تؤدي إلى أقل تأثير ممكن على ارتفاع الضغوط التضخمية في مصر.

كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية معنوية بين التمويل المحلي المصرفي لعجز الموازنة العامة والرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر، مما يعني أن استخدام التمويل المحلي المصرفي لعجز الموازنة العامة يزيد من الضغوط التضخمية في الاقتصاد القومي، كما أثبتت الدراسة وجود علاقة عكسية معنوية بين التمويل غير المصرفي والرقم القياسي لأسعار المستهلكين، مما يدل على إمكانية استخدام التمويل المحلي غير المصرفي لتمويل عجز الموازنة العامة للمساهمة في تخفيض الضغوط التضخمية، بالإضافة إلى ذلك، لم تثبت الدراسة وجود تأثير معنوي للتمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة على الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، وأثبتت أن هناك علاقة طردية بين أسعار الواردات بالأسعار المحلية الثابتة والمعرض النقدي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي والرقم القياسي لأسعار المستهلكين، وعلاقة عكسية معنوية بين سعر الصرف والرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر خلال فترة الدراسة.

دراسة أحمد أبو سريع سلامة؛ عصام أحمد البدري عبد العظيم، (2021): بعنوان "تقييم أثر التمويل المصرفي لعجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد المصري" حيث هدفت الدراسة إلى تقييم أثر التمويل المصرفي لعجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد المصري. كما سعت إلى تحليل ظاهرة تزايد عجز الموازنة العامة في مصر، مع توضيح أهم أسبابها ومصادر تمويلها، والآثار الاقتصادية الناتجة عن كل مصدر. بالإضافة إلى ذلك، درست تأثير استثمارات القطاع المصرفي في أدوات الدين الحكومي على مؤشرات أداء هذا القطاع.

وقد توصلت الدراسة إلى أن عجز الموازنة العامة في الاقتصاد المصري يعتبر من أبرز الاختلالات المالية، ويعاني من عجز هيكلي (دائم)، كما أظهرت النتائج أن الاعتماد على التمويل المصرفي من خلال أذون الخزانة يؤدي إلى زيادة الدين العام الداخلي، مما يؤثر سلباً على الاستثمار الخاص ويؤدي إلى تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي لعجز الموازنة العامة وصافي أرباح البنوك، وبناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة خفض الاعتماد على التمويل المصرفي لعجز الموازنة العامة واستبداله بأساليب أخرى مثل إصدار الصكوك أو إنشاء صناديق سيادية.

التعليق على الدراسات السابقة: وفي ضوء استعراض الدراسات السابقة نجد أنها اتفقت على عدة نقاط مهمة منها:

- أ- أهمية الدور الذي تلعبه الموازنة العامة بالدول.
 - ب- أهمية علاج العجز الموزني بالموازنات العامة للدول من خلال طرق مالية ومحاسبية سليمة وعدم اللجوء إلى تغطية العجز الموزني من خلال التوسع في طباعة النقود.
 - ت- أهمية الإفصاح الكافي عن المعلومات البيئية المتعلقة بالعوائد والتكاليف وأثره على ترشيد قرارات الاستثمار.
- هذا ويتفق الباحثون مع الدراسات السابقة في أهمية تطوير وتحسين السياسات المالية والمحاسبية المتبعة في اعداد وتنفيذ وتمويل مشروعات الموازنة العامة من اجل تحسين فاعليتها وكفاءتها، بما ينعكس مردوده المباشر وغير المباشر على منظومة الاصلاحات البيئية بالدول.
- ويضيف الباحثون أن الدراسات السابقة قد اهتمت بالجوانب العامة النظرية لعلاج مشكلات الإفصاح والقياس المحاسبي خاصة عن العوائد والتكاليف البيئية، وأيضاً على الأساليب المختلفة لعلاج عجز الموازنات بطرق متعددة ومتباينة مثل اللجوء إلى الاستدانة والتوسع في الاقتراض الداخلي والخارجي دون التعرض لأساليب تحفظ الاستدامة والملاءة المالية للموازنة العامة، من خلال اصلاحات هيكلية تتمثل في التوسع في اقامة مشروعات قومية تحقق تدفقات مالية ونقدية ايجابية للخزانة العامة بما يحقق الملاءة المالية للموازنة العامة بشكل مستدام يجنب الخزانة العامة عبء خدمة الدين الناتج عن التوسع في الاقتراض لاصلاح الاجراءات والسياسات المحاسبية لاعداد الموازنة العامة.
- وأن الباحثون سوف يتعرضون للجانب التطبيقي للمعالجات المحاسبية للتكاليف والعوائد المالية لتنفيذ المشروعات القومية وانعكاسه الاصلاح الهيكلي لبنية الموازنة العامة ومردود أثره على منظومة الاصلاحات البيئية بما يحقق اهداف التنمية المستدامة بالدول.

الإطار النظري

إن الاعتراف بالمعلومات المالية والبيئية وطرق القياس والإفصاح عنها بالقوائم بالموازنة العامة والحساب الختامي للدولة والتداول المحاسبي يستلزم بطبيعة الحال الوقوف على عدة مفاهيم كي يتم تحقيق الهدف المرغوب فيه وتشمل الآتي:

الحدث البيئي: هو أي تفاعل يحدث بين الوحدة الاقتصادية والبيئة المحيطة بها، وقد يكون نتيجة لعمليات داخلية تقوم بها الوحدة أو نتيجة لأحداث عامة تؤثر على هذه الوحدة.

الأثر البيئي: هو النتائج المترتبة عن الحدث البيئي، سواء كانت سلبية أو إيجابية، وتأثيرها على أداء ونتائج الوحدة الاقتصادية.

المخصص البيئي: هو مبلغ مالي مطلوب لم يتم تحديده بدقة، ويتعلق بالأحداث البيئية المحتملة ويحتاج إلى تخصيص في الميزانية.

الأصل البيئي: هو مورد أو موجود تستحوذ عليه الوحدة الاقتصادية نتيجة لأحداث سابقة، ويتوقع أن يوفر منافع اقتصادية مستقبلية مثل الحد من التلوث.

المصروف البيئي: هو النفقات التي تعكس مصروفات رأسمالية أو إيرادية تتعلق بالفترة المحاسبية، مثل تكاليف إعادة الوضع إلى حالته قبل التلوث.

التكاليف البيئية: هي التضحيات المالية التي يتم تقديمها للحصول على خدمة أو منتج، وهي تكاليف غير مرتبطة بفترة محاسبية محددة ولا تقابل بإيرادات مباشرة.

المنافع البيئية: هي الفوائد البيئية التي يمكن قياسها، إما كمنافع ملموسة مثل إضافة أصل، أو كمنافع غير ملموسة مثل تقليل مستوى التلوث، والتي تقاس باستخدام مقاييس غير مباشرة.

الأطراف البيئية المستفيدة: هم الأفراد أو المجموعات التي لها ارتباط مباشر أو غير مباشر مع الوحدة الاقتصادية، وتنقسم إلى مجموعات داخلية (مثل العاملين) ومجموعات خارجية (مثل العملاء، والحكومة، والجمعيات البيئية الضاغطة، والأفراد المتأثرين بالحدث البيئي).

الموازنة العامة: تُعرف بأنها البرنامج المالي الذي يحدد خطة عمل لسنة مالية مقبلة بهدف تحقيق أهداف معينة، وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السياسة المالية: هي مجموعة الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق أهداف معينة، وتتضمن أدوات الإنفاق العام وأدوات الإيرادات العامة.

السياسة النقدية: تشير إلى التحكم في كمية النقود المتاحة للتداول، وتشمل الإجراءات والأساليب التي تتخذها السلطات النقدية لإدارة النقود والائتمان وتنظيم السيولة اللازمة للاقتصاد.

الملاح العامة للقياس والإفصاح عن التكاليف والعوائد المحاسبية والبيئية:

أولاً: مفهوم القياس المحاسبي البيئي لاستصلاح الأراضي: يعتبر القياس المحاسبي البيئي أداة حيوية في مجال إدارة البيئة والاستدامة، يهدف هذا النوع من القياسات إلى تقدير تأثيرات الأنشطة البشرية على البيئة وتحديد السلوكيات غير المستدامة، وتعتمد هذه القياسات على تحديد وتقييم المؤشرات البيئية الرئيسية، مثل استهلاك الموارد الطبيعية وانبعاثات

الكربون، وبفضل القياس المحاسبي البيئي، يمكن للشركات والحكومات والمنظمات ضمان أن أنشطتها تتم بشكل مستدام وتلبي متطلبات الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة.

مفهوم القياس: يعبر القياس بشكل عام في " قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها، وذلك بناء على قواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة (ناجي الحياي، 2004)، ويعرف كذلك بأنه يتمثل القياس في المطابقة بين الخواص أو العلاقات بموجب نموذج رياضي.

أما القياس المحاسبي فقد عرفته جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) كما يلي " يتمثل القياس المحاسبي في قرن الأعداد بأحداث المؤسسة الماضية والجارية والمستقبلية، وذلك بناء على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة (عبد العزيز النقيب، 2004).

وعليه فالقياس المحاسبي هو القياس الكمي والنقدي للأحداث المالية الناشئة عن ممارسة المؤسسة لنشاطها الاقتصادي، ويتم ذلك من خلال تجميع وتبويب وتحليل والتسجيل لهذه العمليات الاقتصادية حتى يتم إعداد الحسابات الختامية للنشاط في نهاية الفترة المالية.

مفهوم التكاليف البيئية: تشمل التكاليف البيئية جميع التكاليف الفعلية، أو المحتملة المتعلقة بالتنظيف، أو الإصلاح، أو الإزالة، أو الاستعادة، أو أي تكاليف استجابة أخرى، وهذه التكاليف قد تنطوي على التكاليف التي يتعين على الأطراف المعنية تحملها للامتثال للقوانين البيئية أو التصاريح البيئية، سواء كان ذلك طوعاً أو بأمر من السلطات الحكومية، بالإضافة إلى ذلك فإنها تشمل التكاليف المتعلقة بالتحقيق، والتي تشمل أتعاب الخبراء والمستشارين وغيرهم، بالإضافة إلى التكاليف المتعلقة بالخسائر والمسؤوليات والالتزامات، مثل الخسائر الفعلية أو العقابية أو التبعية التي تم استردادها من طرف ثالث بموجب أي سبب قانوني أو قانون عام، والغرامات، والعقوبات، والأحكام، وتشمل أيضاً المبالغ المدفوعة في التسوية الناشئة عن أو المتعلقة أو الناتجة عن أي مسألة بيئية (Magness, V, 2006).

مفهوم القياس المحاسبي البيئي: إن القياس المحاسبي للتكاليف البيئية هو ترجمة لنشاط المؤسسة في البيئة في شكل كمي أو مالي يمكن بواسطتها الحصول على معلومات بيئية، تفسر للمستخدمين القوائم المالية للمؤسسة، والقياس المحاسبي البيئي يمكن أن يكون من وجهة نظر المؤسسة أو من وجهة نظر المجتمع.

- **القياس من وجهة نظر المؤسسة:** وهو مقدار ما تتحمله المؤسسة من تكاليف نتيجة لالتزامها ومسؤوليتها تجاه البيئة المحيطة بها، ويمكن أن يكون هذا الالتزام اختياري أو إجباري بموجب القانون، وبالتالي فالقياس يكون على أساس التكلفة الفعلية.

- **القياس من وجهة نظر المجتمع:** وهو يمثل قيمة ما يتحمله المجتمع من توضحيات وما يصيبه من أضرار نتيجة النشاط الاقتصادي للمؤسسة، ويترجم ذلك الآثار السلبية الخارجية التي تصيب المجتمع من التلوث وإهدار الموارد، ويعتمد في ذلك على تكلفة الفرصة البديلة كأساس لعملية القياس.

ثانياً: أهمية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية لمشروع الاستصلاح: تتضح أهمية قياس التكاليف البيئية من خلال:

أ- تأثير هذا القياس على عملية اتخاذ القرارات الإدارية للمؤسسة، وذلك على نحو التالي:

1. توفير الطاقة والموارد والأجزاء
2. أهمية القرارات التشغيلية والاستثمارية.
3. أهمية خطط الحماية من التلوث
4. دور قياس التكاليف البيئية في الاستدامة

- ب- قياس تكاليف التلوث البيئي لاستصلاح الأراضي على مستوى المجتمع يبرز أهميتها في عدة جوانب مهمة:
1. اتخاذ قرارات مستتيرة: يمكن لقياس تكاليف التلوث البيئي أن يوفر معلومات دقيقة للجهات المعنية.
 2. توجيه السياسات العامة: من خلال فهم تكاليف التلوث البيئي، حيث يمكن للجهات الحكومية والمنظمات البيئية توجيه السياسات العامة بشكل أفضل.
 3. تحسين الإدارة البيئية: يعزز قياس تكاليف التلوث البيئي لاستصلاح الأراضي فهمنا لتكاليف وآثار الأنشطة البيئية، ويمكن لهذا التحليل أن يدعم تطوير استراتيجيات إدارة البيئة التي تهدف إلى تقليل التلوث وتحسين جودة البيئة.
 4. تعزيز التنمية المستدامة: بفهم أفضل لتكاليف التلوث البيئي، يمكن للمجتمعات توجيه الاستثمارات نحو مشاريع استصلاح الأراضي التي تعزز التنمية المستدامة، ويمكن أن تكون هذه المشاريع محركاً للنمو الاقتصادي الذي لا يضر بالبيئة. (Espinoza & Morris, 2017)

5. تحسين جودة الحياة: من خلال تقليل التلوث وتحسين جودة البيئة، يمكن لقياس تكاليف التلوث البيئي أن يساهم في تحسين جودة الحياة للسكان المحليين، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تحسين الصحة العامة ورفاهية المجتمع ككل.
- ت- أهمية استخدام الطاقة المتجددة للحفاظ على البيئة في النشاط الزراعي: باستخدام الطاقة المتجددة في النشاط الزراعي يسعى المعنيون بتنمية الزراعة وتطويرها إلى زيادة قدر الاستفادة من الطاقة المتجددة ومنها الطاقة الشمسية بهدف زيادة معدل إنتاجية النباتات المزروعة.

ثالثاً: خصائص النشاط الزراعي للأراضي المستصلحة وانعكاساتها المحاسبية ومعالجتها: يتمتع نشاط الزراعة على الأراضي المستصلحة بخصائص مميزة تترتب عليها انعكاسات محاسبية تستدعي معالجة دقيقة لتحقيق الشفافية المالية والتنظيم الجيد للأنشطة الزراعية، وأحد هذه الخصائص هو تحويل الأراضي إلى أراضي زراعية، حيث ينعكس هذا على زيادة قيمة الأصول الزراعية للمؤسسة، ويتطلب ذلك تقييماً دقيقاً وتسجيلها في القوائم المالية بالقيمة العادلة، كما تتضمن الخصائص أيضاً تكاليف الاستصلاح والتحسينات الزراعية، حيث تعكس هذه الزيادة في المصروفات الرأسمالية للمؤسسة، مما يتطلب تخصيصاً دقيقاً للتكاليف واستهلاك الفوائد الاقتصادية على مدى الزمن.

رابعاً: مشاكل مشروع استصلاح المليون ونصف فدان: إن مشكلتي التصحر وندرة المياه وتغير وصعوبة خصائصها تعد من أهم التحديات التي تواجه مشروع المليون ونصف المليون فدان، نظراً لكون جميع أراضي المشروع أراضي صحراوية، ولكونه يعتمد بالأساس على المياه الجوفية في الري، ويأتي في مقدمة الجهود للتكيف مع التغيرات المناخية اقتصار الطاقة المستخدمة - حتى الآن - في جميع أراضي وأنشطة المنتفعين بالمشروع على الطاقة النظيفة الجديدة والمتجددة.

خامساً: مشاكل القياس المحاسبي البيئي لاستصلاح الأراضي (أبو سريع، 2003): هناك العديد من الصعوبات التي تواجه عملية قياس التكاليف البيئية للاستصلاح، والتي نحاول ذكر أهمها فيما يلي: -

1. صعوبة حصر عناصر التكاليف البيئية.
2. تعقيدات التقديرات البيئية.
3. تكاليف المحافظة على البيئة.
4. تقدير التأثير الاجتماعي.
5. مقارنة النتائج.
6. تقدير الآثار البيئية طويلة المدى.

ماهية الإفصاح المحاسبي والبيئي لمشروع استصلاح المليون ونصف فدان:

أولاً: مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي البيئي: تمثل جودة الإفصاح المحاسبي مفهوم حيوي في ميدان المحاسبة، حيث تعكس مدى تميز المعلومات المالية التي تقدمها الشركات لأصحاب المصلحة، وتتعلق جودة الإفصاح بشمولية ودقة المعلومات المقدمة في التقارير المالية، بما في ذلك البيانات الرقمية والإفصاحات الوصفية، حيث يهدف الإفصاح المحاسبي عالي الجودة إلى توفير صورة دقيقة وشاملة للوضع المالي والأداء والمخاطر المالية للشركة، مما يمكن أصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة (latridis, G. E. 2011).

ثانياً: العوامل المؤثرة في جودة الإفصاح المحاسبي البيئي: هناك عدة عوامل تؤثر على جودة الإفصاح المحاسبي، والذي يعكس في جوهره اكتمال وفهم وموثوقية المعلومات المالية التي تقدمها الشركات، ولا شك أن فهم هذه العوامل أمر بالغ الأهمية لأصحاب المصلحة المختلفين، بما في ذلك المستثمرين والدائنين والجهات التنظيمية.

ثالثاً: أهمية الإفصاح المحاسبي البيئي لمشروع مليون ونصف فدان: تظهر أهمية الإفصاح المحاسبي للتكاليف البيئية للمؤسسات في تحقيق العديد من الأهداف التالية (عبد الخالق، 2004):

1. تطوير الإفصاح والتقرير العام عن طريق التوسع في البيانات والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها، من حيث الشكل والمضمون ليشمل الأداء الاقتصادي والبيئي للمؤسسة.
2. تلبية الاحتياجات المتزايدة لمستخدمي القوائم والتقارير المالية من المعلومات المتعلقة بالالتزامات البيئية للمؤسسة في ظل تعدد هؤلاء المستخدمين وتباين المعلومات والبيانات اللازمة لهم.
3. ترشيد القرارات الاقتصادية لمستخدمي القوائم المالية، فيما يتعلق بتقييم مدى وفاء المؤسسة بمسؤوليتها اتجاه المحافظة على البيئة.
4. يساعد الإفصاح عن الآثار الاقتصادية لتلوث البيئة في التحليل والتنبؤ بكفاءة الموارد الاقتصادية للدولة في ضوء المتغيرات البيئية بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

ويرى الباحثون أن أهمية الإفصاح المحاسبي البيئي لمشروع مليون ونصف فدان تتمثل في:

- تقييم الأثر البيئي: يساعد الإفصاح المحاسبي البيئي على تقديم تقييم دقيق للأثر البيئي لمشروع مليون ونصف فدان، بما في ذلك تأثير استخدام الأراضي والموارد الطبيعية وتأثيرات الإنتاج والنقل على البيئة، والامتثال للتشريعات البيئية.
- إدارة المخاطر البيئية: يمكن للإفصاح المحاسبي البيئي تحديد وتقييم المخاطر البيئية المحتملة للمشروع، مما يمكن الشركة من اتخاذ الإجراءات الوقائية وإدارة هذه المخاطر بشكل فعال.

المعالجة المحاسبية للتكاليف والفوائد المالية والبيئية لاستصلاح المليون ونصف فدان بالموازنة العامة للدولة وحسابها الختامي:

أولاً: دور الموازنة العامة في مشروع استصلاح المليون ونصف فدان: يمثل دور الموازنة العامة في مشروع استصلاح المليون ونصف فدان أمراً بالغ الأهمية، حيث تلعب الموازنة العامة دوراً حيوياً في تمويل وتنفيذ هذا المشروع الضخم حيث تم تخصيص اعتماد مالي بموازنة العام المالي 2024/2023، بقيمة بلغت نحو 4.081 مليار جنيه⁽¹⁾، لوزارة الزراعة لتنفيذ مشروعات الاستصلاح الزراعي، لذا يعد مشروع "المليون ونصف المليون فدان" خطوة كبيرة نحو

(1) قانون رقم 91 لسنة 2023 يربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2024/2023.

استعادة مكانة مصر القديمة كدولة زراعية كبرى وتحقيق الاكتفاء الذاتي لمصر من المحاصيل، وهذا المشروع هو أحد ركائز برنامج "خطوة نحو المستقبل" الذي تتبناه الدولة ويشمل عدد كبير من المشروعات التي تستهدف التنمية المستدامة، وقد تم تقسيم المشروع إلى ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: تضم 9 مناطق بإجمالي مساحات 500 ألف فدان.
- المرحلة الثانية: تضم 9 مناطق بمساحات 490 ألف فدان.
- المرحلة الثالثة: ستكون بإجمالي مساحات 510 آلاف فدان.

ويتمثل دور الموازنة العامة في مشروع استصلاح الملايون ونصف فدان فيما يلي:

1. تخصيص الموارد المالية: يعد تخصيص الموارد المالية من خلال الموازنة العامة أمراً بالغ الأهمية في تمويل مشروع استصلاح الملايون ونصف فدان، فالموازنة العامة تمثل أداة حيوية يستخدمها الحكومة لتحديد كيفية توجيه الأموال للمشاريع والبرامج المختلفة وفي هذا السياق يتوقف تنفيذ مشروع استصلاح الملايون ونصف فدان بشكل كبير على التخصيص المالي الذي تحدده الحكومة من خلال الموازنة العامة، وبالتالي يجب أن يتم تخصيص مبالغ كافية ومناسبة لضمان استمرارية تنفيذ المشروع بكفاءة وفعالية (السيد، 2021).

2. ضمان التمويل الكافي: إن مشروع استصلاح الملايون ونصف فدان يتطلب تمويلاً كبيراً لتنفيذه بنجاح نظراً لحجمه الكبير والتحديات الفنية والبيئية التي قد تواجهه، وهنا تأتي دور الموازنة العامة في ضمان توفير التمويل الكافي للمشروع، حيث تقوم الحكومة بتخصيص الأموال اللازمة لتمويل مختلف جوانب المشروع مثل استصلاح الأراضي، وتطوير البنية التحتية، وتوفير الموارد البشرية والمعدات اللازمة، وبالتالي يسهم ضمان التمويل الكافي في تنفيذ المشروع بشكل ناجح وفعال (عباس، 2022).

3. ضمان الشفافية والمساءلة: من خلال الموازنة العامة، يتم تحديد المخصصات المالية بشكل واضح وشفاف لمشروع استصلاح الملايون ونصف فدان وبالتالي، يساهم في زيادة الثقة بين الحكومة والمواطنين وتحقيق أفضل النتائج للمشروع.

4. تعزيز التنمية المستدامة: يمكن للموازنة العامة أن تلعب دوراً مهماً في تعزيز التنمية المستدامة من خلال تخصيص الأموال لمشروع استصلاح الملايون ونصف فدان، فعندما تُخصص الأموال بشكل صحيح وفعال يمكن أن تحقق المشروع النتائج المرجوة بشكل يحافظ على البيئة والموارد الطبيعية ويعزز الاستدامة البيئية، وبالتالي يمكن لتنفيذ مشروع استصلاح الملايون ونصف فدان بشكل صحيح أن يساهم في تحسين الإنتاجية الزراعية والمحافظة على البيئة بشكل طبيعي، مما يعزز التنمية المستدامة على المدى الطويل.

5. التخطيط الاقتصادي والاجتماعي: إن تخصيص الأموال لمشروع استصلاح الملايون ونصف فدان يمثل جزءاً من التخطيط الاقتصادي والاجتماعي للدولة، فمن خلال الموازنة العامة تقوم الحكومة بتحديد الأولويات والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وتخصيص الموارد وفقاً لذلك، وبالتالي يمكن أن يساهم تنفيذ مشروع استصلاح الملايون ونصف فدان في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحددة للدولة، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ويحقق رفاهية المجتمع بشكل عام (عباس، 2022).

ثانياً : مصادر التمويل خارج الموازنة العامة لمشروع استصلاح الملايون ونصف فدان: إن مشروع استصلاح الملايون ونصف الملايون فدان يتم إدارته بواسطة شركة تنمية الريف المصري الجديد، وهي شركة مساهمة مصرية، وهذه الشركة مسؤولة عن عمليات استصلاح الأراضي وزراعتها، وتنمية الثروة الحيوانية، والعمل على تنمية ورفع من كفاءة الثروة

السكنية، وقد ساهمت في إنشائها ثلاث هيئات ومصالح حكومية هي: وزارة المالية، وهي مسؤولة عن تمويل المشروع، ووزارة الزراعة ممثلة في الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، ووزارة الإسكان ممثلة في الهيئة للإسكان والمجمعات العمرانية (مشروع المليون ونصف فدان رؤية 2030 لبيئة مستدامة ومتكاملة، 2023) ، وهذا يشير إلى أن جزءاً من تمويل المشروع قد يأتي من مصادر خارج الموازنة العامة للدولة، مثل الاستثمارات الخاصة أو القروض أو المنح الدولية.

مفهوم التمويل خارج الموازنة: أن التمويل من خارج الموازنة يعد من مصادر التمويل الخارجي إلا أنه يمكن التفرقة بينهما في أن التمويل الخارجي يعد من مصادر التمويل السائدة والظاهرة في الموازنة، على العكس من التمويل من خارج الموازنة الذي يعد من المصادر الحديثة في عملية تمويل منظمات الأعمال، لذا فإن الاهتمام بالتمويل من خارج الموازنة بدأ من خلال استخدام أساليب جديدة وطرائق مبتكرة في الحصول على التمويل.

ومن حيث الفرق بين مصادر التمويل المختلفة والتمويل من خارج الموازنة، فإن الأولى لها تكلفة عالية مقارنة بالتكلفة المنخفضة للتمويل من خارج الموازنة، إلا أن المخاطرة تكون أعلى في التمويل من خارج الموازنة، ومن ثم يكون العائد أعلى في التمويل من خارج الموازنة، مقارنة بمصادر التمويل المختلفة في مجال الاستثمار.

ووفقاً لـ (Elliott & Elliott 2002) يُعرف التمويل من خارج الموازنة بأنه "عبارة وصفية تستخدم في إجراءات التمويل والخاصة بعدم الاعتراف القانوني بالصفقات الفردية، والتي لا تظهر في موجودات ومطلوبات ميزانية المنظمة". ويرى الباحثون أن التمويل من خارج الموازنة العامة للمشروع يشير إلى الأموال التي تأتي من مصادر غير التي تم تخصيصها في الموازنة العامة للدولة، وقد تشمل هذه المصادر الاستثمارات الخاصة، والقروض الدولية، والمنح، أو أي نوع آخر من التمويل الذي لا يأتي مباشرة من الموازنة العامة للدولة ويشمل:

- توفر القروض الخارجية فرصة للحكومات للحصول على تمويل لمشاريع كبيرة مثل استصلاح المليون ونصف فدان دون الحاجة إلى الاعتماد على موارد داخلية محدودة.
- تعتبر المساعدات الخارجية مصدراً مهماً لتمويل مشاريع التنمية مثل استصلاح الأراضي، مما يسهم في تخفيف العبء المالي على الحكومة المستفيدة.
- للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث إنها توفر فرصة للشركات الأجنبية للمشاركة في تمويل مشروع استصلاح المليون ونصف فدان، وبالتالي تقديم الدعم المالي والتكنولوجي والخبرات اللازمة لتطوير البنية التحتية وتحسين الإنتاجية الزراعية.
- تُعتبر التبرعات والهبات من الدول الأخرى والمنظمات الدولية أحد أهم مصادر التمويل خارج الموازنة، فهي تمثل تقديمًا غير مسترد للمساعدة في تمويل مشروعات الاستصلاح الزراعي والتنمية في البلدان النامية.
- الشراكات مع القطاع الخاص حيث تشكل الشراكات مع الشركات الخاصة وسيلة أخرى لتمويل مشروعات الاستصلاح الزراعي.

الدراسة القياسية

إن مشروع استصلاح الملايون ونصف فدان هو مشروع زراعي ضخم في مصر يهدف إلى تحقيق الأمان الغذائي وتوفير فرص العمل وتطوير المجتمعات الريفية، فالتكلفة الأولية للمشروع تقدر بين 60 إلى 70 مليار جنيه، ويعتمد الري في المشروع بشكل أساسي على المياه الجوفية (مشروع الملايون ونصف فدان رؤية 2030 لبيئة مستدامة ومتكاملة، 2023)، وبالنسبة للعوائد فإن المشروع يهدف إلى تحقيق عدة أهداف استراتيجية، بما في ذلك:

1. زيادة الرقعة الزراعية
 2. توفير فرص العمل
 3. تطوير المجتمعات الريفية
- ومن الجدير بالذكر أن المشروع يتضمن ثلاث مراحل، كل منها تشمل عدة مناطق زراعية. وقد تم توزيع الأراضي المخصصة للمشروع على مختلف أنحاء الجمهورية.
- ويرى الباحثون أن مشروع استصلاح الملايون ونصف فدان يشكل تحدياً مالياً ومحاسيبياً بالنسبة للحكومة أو الجهة الممولة، وعندما يتم تمويل المشروع من خلال الموازنة العامة، فإن العوائد والتكاليف المتعلقة به ستؤثر على توزيع الموارد وكذلك تشكيل السجلات المحاسبية للحكومة وذلك على النحو التالي:
- **تأثير العوائد والتكاليف على الموازنة العامة:** تحتاج الحكومة إلى تقدير العوائد المتوقعة من المشروع، مثل عائد الأراضي المستصلحة أو مبيعات المحاصيل، ومن ناحية أخرى، يجب أن تضع الحكومة تكاليف مشروع الاستصلاح في الموازنة، بما في ذلك تكاليف تطوير الأراضي والبنية التحتية والتكنولوجيا.
 - **التأثير على الهيكل التمويلي:** إذا كانت الحكومة تعتمد على تمويل خارج الموازنة، مثل القروض الخارجية أو التمويل من الشركات الخاصة، فستكون هناك تأثيرات محاسبية مختلفة، وعلى سبيل المثال، قد يؤدي تحمل ديون إضافية إلى زيادة تكاليف الفائدة والتكاليف المالية الأخرى.
 - **التقارير المالية والمحاسبية:** يجب على الحكومة أن تقدم تقارير مالية دقيقة وشفافة بشأن عوائد وتكاليف مشروع الاستصلاح، وهذه التقارير تسهم في فهم أداء المشروع وتوجيه القرارات المستقبلية بشأن التمويل والتشغيل.
 - **التأثير على السياسات المالية والاقتصادية:** يمكن أن يؤدي تمويل مشروع استصلاح الملايون ونصف فدان إلى تغييرات في السياسات المالية والاقتصادية، مثل زيادة الإنفاق الحكومي أو تغييرات في الضرائب والرسوم لتمويل المشروع.

جدول رقم (1): تكلفة شراء الأراضي وتمهيدها لاستصلاح الزراعي

(القيمة بالجنيه)

السنة	تكلفة شراء الأراضي	تكلفة تمهيد واستصلاح الأراضي	تكلفة استصلاح الفدان الواحد
2010	5,000,000	1,500,000	6,000
2011	33,641,221	2,667,400	7,500
2012	34,641,221	3,667,400	8,000
2013	61,649,649	2,575,450	9,500
2014	25,442,571	2,274,700	25,400
2015	40,000,000	3,000,000	30,500
2016	61,649,649	2,575,450	6,000
2017	45,000,000	3,500,000	16,600
2018	1,200,200	124,800	28,500
2019	50,000,000	4,000,000	310,600
2020	9,026,300	1,150,200	97,600

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على البيانات الواردة بالنشرات السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

بشكل عام، الجدول يعكس تقلبات كبيرة في تكاليف شراء الأراضي وتمهيدها واستصلاحها، مما قد يعكس تغييرات في السياسات الاقتصادية أو الأولويات الحكومية، والزيادة الكبيرة في تكلفة استصلاح الفدان الواحد تشير إلى ارتفاع تكاليف المواد أو العمالة أو التكنولوجيات المستخدمة.

جدول رقم (2): صافي قيمة الدخل الزراعي وكذلك إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي بالإضافة إلى قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي خلال الفترة من عام 2010 إلى 2020

(القيمة بالمليار)

السنة	صافي قيمة الدخل الزراعي	إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي	قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي
2010	179676	249989	70313
2011	190816	267424	76608
2012	203824	282435	78611
2013	223704	305414	81710
2014	224918	319549	94631
2015	225	319.6	94.6
2016	329.6	472	142.4
2017	329.3	471.7	142.4
2018	325.1	500.7	175.6
2019	287.9	543.6	255.7
2020	287.9	543.6	255.7

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على البيانات الواردة بالنشرات السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

بشكل عام، يمكن القول إن زيادة التكاليف المتعلقة بشراء الأراضي واستصلاحها كانت لها تأثير كبير على صافي الدخل الزراعي في مصر خلال الفترة من 2010 إلى 2020، حيث أدت زيادة التكاليف إلى تقليل الأرباح

الصافية، بينما انخفاض التكاليف يمكن أن يساهم في زيادة صافي الدخل الزراعي، لذلك من المهم مراقبة التكاليف والعمل على تحسين كفاءة العمليات الزراعية لتحقيق أفضل النتائج الممكنة.

جدول رقم (3): صافي قيمة الدخل الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي

(القيمة بالمليار)

السنة	صافي قيمة الدخل الزراعي	نسبة التغير	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي
2014/2013	223.70	%9.8	%11.7	1910.40
2015/2014	224.29	%5.5	%9.1	2459.0
2016/2015	256.0	%13.8	%9.6	2673.3
2017/2016	329.3	%28.6	%9.7	3409.5
2018/2017	325.1	%1.3-	%7.5	43333.9
2019/2018	346.8	%6.7	%6.7	5170.1
2020/2019	364.6	%5.1	%5.4	6772.8
2021/2020	442.5	-----	-----	-----
2022/2021	634.5	%43.4	%8.5	7457.1

المصدر: من إعداد الباحثون بالإعتماد على البيانات الواردة بالنشرات السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

يشير الجدول السابق إلى تطور البيانات الاقتصادية المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي وصافي قيمة الدخل الزراعي، مما يسلط الضوء على التأثيرات المتبادلة بين القطاع الزراعي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 2013 إلى 2022.

وتُظهر البيانات المقدمة التحولات الاقتصادية في مصر، موضحةً دور القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي، وتشير النتائج إلى وجود فرصة لزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال الاستثمار في مشروعات استصلاح الأراضي، حيث يمكن أن تؤدي هذه المشروعات إلى زيادة دخل القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية، ومن الضروري توفير معالجة محاسبية وبيئية دقيقة لتقييم العوائد والتكاليف المرتبطة بهذه المشروعات، مما يعزز الاستدامة ويسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية للبلاد، كما يشير الجدول السابق إلى تطور البيانات الاقتصادية المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي وصافي قيمة الدخل الزراعي، مما يسلط الضوء على التأثيرات المتبادلة بين القطاع الزراعي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 2013 إلى 2022.

جدول رقم (4): قيمة الإنتاج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي

(القيمة بالمليار)

السنة	قيمة الإنتاج الزراعي	نسبة التغير
2014/2013	305.41	%8.1
2015/2014	319.55	%4.6
2016/2015	363.9	%13.6
2017/2016	471.7	%29.6
2018/2017	500.7	%6.1
2019/2018	534.6	%6.7
2020/2019	595.4	%11.4
2021/2020	740.4	-----
2022/2021	1070.7	%44.6

المصدر: من إعداد الباحثون بالإعتماد على البيانات الواردة بالنشرات السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

يشير الجدول السابق إلى أن هذه البيانات إلى تقديم رؤى معمقة حول قيمة الإنتاج الزراعي في مصر ودورها في الناتج المحلي الإجمالي، مما يساهم في فهم الأثر الاقتصادي لمشروعات استصلاح الأراضي، ويتمثل التحليل في توضيح كيفية ارتباط هذه البيانات بمفهوم الإنتاج الزراعي وأهمية تحسين إنتاجية القطاع الزراعي في زيادة النمو الاقتصادي حيث كانت قيمة الإنتاج الزراعي تُظهر الأرقام أن قيمة الإنتاج الزراعي شهدت نموًا ملحوظًا على مر السنين، وتسلط البيانات الضوء على أهمية زيادة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي المصري، مما يُظهر كيف يمكن لمشروعات استصلاح الأراضي أن تزيد الإنتاجية وتساهم في النمو الاقتصادي، ويُعتبر الدعم المحاسبي الجيد لمشروعات الإنتاج الزراعي ضرورة ملحة، حيث يساهم في توفير صورة دقيقة عن قيمة الإنتاج الزراعي في الحسابات الوطنية، مما يعزز من فرص الاستثمار في هذا القطاع الحيوي ويحقق الاستفادة المطلوبة.

جدول رقم (5): قيمة الإنتاج النباتي من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي

(القيمة بالمليار)

السنة	قيمة الإنتاج النباتي	نسبة الإنتاج النباتي من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي	نسبة التغير
2014/2013	170.95	55.97%	3.6%
2015/2014	176.73	55.30%	3.7%
2016/2015	197.6	54.3%	11.8%
2017/2016	257.8	54.7%	30.5%
2018/2017	264.7	52.9%	10.4%
2019/2018	286.1	53.5%	0.3%
2020/2019	321.8	54.0%	12.4%
2021/2020	406.3	-----	-----
2022/2021	603.8	56.4%	48.6%

المصدر: من إعداد الباحثون بالإعتماد على البيانات الواردة بالنشرات السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

يشير الجدول السابق إلى تقديم رؤى واضحة حول قيمة الإنتاج النباتي من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي في مصر، وتشير النسب المتفاوتة لنسبة التغير إلى فترات من النمو والتباطؤ. وتسلط البيانات الضوء على أهمية زيادة الإنتاج النباتي ضمن إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي في مصر، مما يُظهر كيف يمكن لهذه الزيادة أن تساهم في النمو الاقتصادي. يُعتبر الدعم المحاسبي الجيد لمشروعات الإنتاج النباتي ضرورة ملحة، حيث يساهم في توفير صورة دقيقة عن قيمة الإنتاج الزراعي في الحسابات الوطنية، مما يعزز من فرص الاستثمار في هذا القطاع الحيوي ويحقق الاستفادة المطلوبة.

جدول رقم (6): قيمة الإنتاج الحيواني من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي

(القيمة بالمليار)

السنة	قيمة الإنتاج الحيواني	نسبة الإنتاج الحيواني من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي	نسبة التغير
2014/2013	112.03	36.68%	14.7%
2015/2014	119.28	37.33%	6.5%
2016/2015	133.9	36.8%	12.3%
2017/2016	169.9	36.0%	26.9%
2018/2017	187.5	37.5%	10.4%
2019/2018	187.1	35.0%	0.2%
2020/2019	210.5	35.4%	12.5%
2021/2020	266.3	-----	-----
2022/2021	367.5	34.4%	37.9%

المصدر: من إعداد الباحثون بالإعتماد على البيانات الواردة بالنشرات السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

يشير الجدول السابق إلى تقديم رؤى شاملة حول قيمة الإنتاج الحيواني من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي في مصر، وتشير نسبة التغير السنوي في قيمة الإنتاج الحيواني إلى فترات من النمو والتراجع. على سبيل المثال، شهدت قيمة الإنتاج الحيواني نمواً ملحوظاً بنسبة 26.9% في 2017/2016 وهو ما يدل على نجاح السياسات التنموية والإصلاحات في القطاع الحيواني. وتوضح النسبة السلبية (-0.2%) في 2019/2018 مما يدل على التحديات التي قد تواجهها الأسواق، والزيادة الكبيرة في قيمة الإنتاج الحيواني في 2022/2021 حيث بلغت نسبة التغير 37.9% نجاح المبادرات الرامية إلى تنمية الإنتاج الحيواني وزيادة الكفاءة. هذه النتائج تؤكد أهمية الاستثمارات في هذا القطاع، حيث يُعتبر الإنتاج الحيواني جزءاً أساسياً من الأمن الغذائي والاقتصاد الزراعي، تُظهر البيانات أهمية دعم الإنتاج الحيواني وتقديم معالجة محاسبية دقيقة تتعلق بقيمة الإنتاج في الحسابات الوطنية يُساعد هذا الدعم على تحسين فهم تأثير الإنتاج الحيواني على النمو الاقتصادي العام ويُعزز من فرص الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

جدول رقم (7): قيمة المنتجات الحشرية من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي

(القيمة بالمليار)

السنة	المنتجات الحشرية	نسبة المنتجات الحشرية من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي	نسبة التغير
2014/2013	151.51	0.05%	9.3%
2015/2014	126.29	0.04%	-16.6%
2016/2015	-----	-----	-----
2016/2017	-----	-----	-----
2018/2017	-----	-----	-----
2019/2018	-----	-----	-----
2020/2019	-----	-----	-----
2021/2020	-----	-----	-----
2022/2021	-----	-----	-----

المصدر: من إعداد الباحثون بالإعتماد على البيانات الواردة بالنشرات السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

يشير الجدول السابق إلى تقديم رؤى حول قيمة المنتجات الحشرية من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي في مصر، على الرغم من نقص البيانات المتاحة للسنوات الأخيرة، فمن الواضح أن المنتجات الحشرية تلعب دوراً صغيراً جداً في إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي، حيث لم تتجاوز نسبتها 0.05% في 2014/2013 مما يُشير إلى أن هذا القطاع يحتاج إلى مزيد من الدعم والتطوير لتحقيق إمكاناته الكاملة، حيث يمكن أن يدعم هذا التراجع إلى عدة عوامل، بما في ذلك التغيرات المناخية والاقتصادية، فضلاً عن التغيرات في استراتيجيات الإنتاج الزراعي، ويجب أن تُركز السياسات المستقبلية على تعزيز هذا القطاع من خلال البحث والتطوير، وزيادة الوعي حول أهمية المنتجات الحشرية في النظام الزراعي والاقتصادي، تُظهر البيانات أهمية التحليل المستمر لقطاع المنتجات الحشرية والعمل على دعم السياسات التي تزيد من تطويره، وذلك من أجل تحقيق زيادة مستدامة في الإنتاج الزراعي والمساهمة في الاقتصاد الوطني.

جدول رقم (8): قيمة الإنتاج السمكي من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي

(القيمة بالمليار)

السنة	قيمة الإنتاج السمكي	نسبة الإنتاج السمكي من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي	نسبة التغير
2014/2013	22.28	%7.30	%13.5
2015/2014	23.41	%7.33	%5.1
2016/2015	32.3	%8.9	%38.0
2017/2016	43.8	%9.3	35.6
2018/2017	48.3	%9.6	%10.1
2019/2018	61.1	%11.4	%26.5
2020/2019	62.9	%10.6	%2.9
2021/2020	67.5	-----	-----
2022/2021	99.5	%9.3	%47.3

المصدر: من إعداد الباحثون بالإعتماد على البيانات الواردة بالنشرات السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

تشير البيانات المعروضة في الجدول إلى تطورات قيمة الإنتاج السمكي من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي في مصر، حيث تساهم هذه المعلومات في فهم ديناميات هذا القطاع الحيوي وأثره على الاقتصاد الزراعي، ويعتبر الإنتاج السمكي مصدرًا حيويًا للبروتين الحيواني، مما يساهم في تحسين التغذية وزيادة الاستهلاك الغذائي في المجتمع، ينبغي أن تستمر السياسات الزراعية في تقديم الدعم لهذا القطاع الحيوي، مما يساهم في تعزيز قدراته وزيادة إسهاماته في الناتج المحلي الإجمالي، ويُعتبر الاستثمار في الأبحاث والتطوير أمرًا ضروريًا لتحسين سلاسل الإمداد السمكية وتوفير بيانات عمل أكثر ملاءمة للمزارعين، لضمان استدامة هذا القطاع في المستقبل وتحقيق التنمية المستدامة.

جدول رقم (9): نسبة مستلزمات الإنتاج من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي

(القيمة بالمليار)

السنة	قيمة مستلزمات الإنتاج	نسبة مستلزمات الإنتاج من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي	نسبة التغير	مستلزمات الإنتاج النباتي	مستلزمات الإنتاج الحيواني	مستلزمات الإنتاج السمكي
2014/2013	81.71	%26.8	%3.9	24662705	55064638	1982957
2015/2014	94.63	%29.6	%15.8	24399827	68001358	2229828
2016/2015	107.9	%29.6	%14.0	29809233	75598127	2518003
2017/2016	142.4	%30.2	%32.0	38377386	101201091	2830134
2018/2017	175.6	%35.1	%23.3	41966164	129865774	3770155
2019/2018	187.8	%35.1	%6.9	44103948	138910465	4798748
2020/2019	230.8	%38.8	%22.9	51968427	151511691	27286073
2021/2020	297.8	-----	-----	117539496	272816407	45827280
2022/2021	436.2	%40.7	%46.5	-----	-----	-----

المصدر: من إعداد الباحثون بالإعتماد على البيانات الواردة بالنشرات السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

يوفر الجدول بيانات حول نسبة مستلزمات الإنتاج من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي في مصر، مما يساهم في فهم العلاقة بين تكلفة المستلزمات وزيادة الإنتاج في القطاعات الزراعية المختلفة، وتتنوع مستلزمات الإنتاج على ثلاثة قطاعات رئيسية هي الإنتاج السمكي، الإنتاج الحيواني، والإنتاج النباتي.

يُظهر الجدول مدى أهمية مراقبة نسبة مستلزمات الإنتاج من إجمالي الإنتاج الزراعي لتحليل كفاءة استخدام الموارد وتحقيق النمو المستدام في هذا القطاع الحيوي، ويجب أن تسعى السياسات الزراعية إلى تحسين التوازن بين التكاليف والعوائد، مما يساهم في زيادة الإنتاج الزراعي وزيادة الأمن الغذائي.

جدول رقم (10): صافي قيمة الدخل من إنتاج الصوب من إجمالي قيمة الانتاج الزراعي

(القيمة بالمليون)

السنة	صافي قيمة الدخل من انتاج الصوب	نسبة التغير
2014/2013	105.94	17.1%
2015/2014	102.0	-3.7%
2016/2015	302.3	196.4%
2017/2016	274.1	-9.3%
2018/2017	625.0	128.0%
2019/2018	343.7	-45.0%
2020/2019	435.0	26.6%
2021/2020	2200.0	-----
2022/2021	2100.0	1.6%

المصدر: من إعداد الباحثون بالإعتماد على البيانات الواردة بالنشرات السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

يوضح الجدول صافي قيمة الدخل من إنتاج الصوب في مصر، والذي يمثل جزءًا حيويًا من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي، ففي السنة المالية 2014/2013، بلغ صافي قيمة الدخل 105.94 مليون جنيه، مع نسبة تغير إيجابية بلغت 17.1% مما يعكس بداية واعدة لنمو هذا القطاع. واجه القطاع تحديات في السنة المالية 2015/2014، حيث تراجع صافي قيمة الدخل إلى 102.0 مليون جنيه، مع نسبة تغير سلبية بلغت (-3.7%)، مما يشير إلى ضغوط مالية قد تكون ناتجة عن عوامل مثل زيادة تكاليف الإنتاج أو التغيرات المناخية.

شهدت السنة المالية 2016/2015 انتعاشًا كبيرًا، حيث ارتفعت صافي قيمة الدخل إلى 302.3 مليون جنيه، مع نسبة تغير إيجابية مذهلة بلغت 196.4% تعكس هذه الزيادة تحسینًا في إنتاجية الصوب، مما يشير إلى نجاح التقنيات الزراعية المعتمدة أو زيادة الطلب على المنتجات الزراعية، ومع ذلك في السنة المالية 2017/2016، تراجعت صافي قيمة الدخل مرة أخرى إلى 274.1 مليون جنيه، مع نسبة تغير سلبية بلغت -9.3% مما يدل على أن التحديات لا تزال قائمة وقد تؤثر على استقرار هذا القطاع، وفي السنة المالية 2018/2017، حقق القطاع قفزة كبيرة، حيث ارتفعت صافي قيمة الدخل إلى 625.0 مليون جنيه، مع نسبة تغير بلغت 128.0% مما يعكس نجاح السياسات الزراعية التي دعمت هذا القطاع. ومع ذلك، في السنة المالية 2019/2018، شهد القطاع انخفاضًا حادًا، حيث انخفض صافي قيمة الدخل إلى 343.7 مليون جنيه، مع نسبة تغير سلبية بلغت (-45.0%)، مما يعكس تعرض القطاع لمشكلات خطيرة تتطلب تحقيقًا دقيقًا لفهم أسباب هذا الانخفاض المفاجئ، وفي السنة المالية 2020/2019، ارتفعت صافي قيمة الدخل مرة أخرى إلى 435.0 مليون جنيه، مع نسبة تغير إيجابية بلغت 26.6% مما يدل على التعافي النسبي للقطاع، وفي السنوات اللاحقة، حقق القطاع نموًا ملحوظًا، حيث وصل صافي

قيمة الدخل إلى 2200.0 مليون جنيه في السنة المالية 2021/2020، مما يشير إلى طفرة كبيرة. على الرغم من الانخفاض الطفيف إلى 2100.0 مليون جنيه في 2022/2021، مع نسبة تغير إيجابية تبلغ 1.6% فإن هذه القيم تشير إلى نجاح هذا القطاع في استعادة عافيته وتحقيق استدامة أكبر. يتطلب المستقبل زيادة استراتيجيات الدعم الفني والإداري للمزارعين لمواجهة التحديات المستمرة وتحقيق المزيد من النمو في إنتاج الصوب.

جدول رقم (11): صافي الدخل النباتي من إجمالي صافي قيمة الدخل الزراعي

(القيمة بالجنيه).

السنة	صافي الدخل النباتي	النسبة
2014/2013	146289993	65.40%
2015/2014	152334623	67.73%
2016/2015	167768414	65.53%
2017/2016	219459018	66.64%
2018/2017	222702738	68.51%
2019/2018	242043559	69.80%
2020/2019	269793272	74.00%
2021/2020	-----	-----
2022/2021	486220035	76.63%

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على البيانات الواردة بالنشرات السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

يوضح الجدول صافي الدخل النباتي من إجمالي صافي قيمة الدخل الزراعي في مصر، حيث يعكس هذا المؤشر أهمية القطاع النباتي في تنمية الاقتصاد الزراعي، ويشير هذا التطور إلى أهمية استمرار دعم السياسات الزراعية والابتكارات لتحسين أداء القطاع النباتي وضمان استدامته.

جدول رقم (12): صافي الدخل الحيواني من إجمالي صافي قيمة الدخل الزراعي

السنة	صافي الدخل الحيواني	النسبة
2014/2013	57116248	25.53%
2015/2014	51404301	22.85%
2016/2015	58456529	22.83%
2017/2016	68833223	20.91%
2018/2017	97904200	17.81%
2019/2018	48457290	13.98%
2020/2019	59239632	16.25%
2021/2020	-----	-----
2022/2021	54660537	14.92%

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على البيانات الواردة بالنشرات السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

يوضح الجدول صافي الدخل الحيواني من إجمالي صافي قيمة الدخل الزراعي، مما يعكس أهمية القطاع الحيواني في الاقتصاد الزراعي، ويتطلب الأمر ضرورة العمل على تحسين الإنتاجية ودعم السياسات الزراعية لتحسين أداء هذا القطاع الحيوي في الاقتصاد الزراعي.

جدول رقم (13): صافي الدخل السمكي من إجمالي صافي قيمة الدخل الزراعي

السنة	صافي الدخل السمكي	النسبة
2014/2013	20297462	%9.07
2015/2014	21178968	%9.42
2016/2015	29789725	%11.64
2017/2016	40980652	%12.45
2018/2017	44481007	%13.68
2019/2018	56285263	%16.22
2020/2019	35566931	%9.75
2021/2020	-----	-----
2022/2021	53640239	%8.45

المصدر: من إعداد الباحثون بالإعتماد على البيانات الواردة بالنشرات السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

يوضح الجدول صافي الدخل السمكي من إجمالي صافي قيمة الدخل الزراعي، مما يعكس أهمية قطاع الثروة السمكية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، مما يشير ويؤكد أهمية استدامة جهود التطوير والاستثمار في القطاع السمكي لتحقيق المزيد من الإنجازات في المستقبل.

إجراءات الدراسة

حدود البحث:

- **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة في هذا البحث على التأثيرات الخاصة بالمعالجات المحاسبية لتكاليف وعوائد مشروع استصلاح المليون ونصف فدان وأثره على الهيكل التمويلي للموازنة العامة وخفض العجز الموازي للدولة.
 - **الحدود الزمنية للبحث:** الاقتصار على فترة زمنية من عام 2010 إلى عام 2022.
 - **الحدود المكانية:** الاقتصار على دراسة مفردات الموازنة العامة والحساب الختامي بجمهورية مصر العربية.
- منهج البحث:** لغرض التوصل إلى تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته سيتم المزج بين المنهج الإستقرائي والمنهج الاستنباطي وذلك من خلال أسلوب الدراسة النظرية والاسلوب القياسي لاختبار وتحقيق الفروض من خلال تتبع الموازنة العامة للدولة على مدار سلسلة زمنية قدرها عشر سنوات تبدأ من عام 2010 وحتى عام 2022 لضمان توافر سلسلة زمنية تحقق فاعلية إجراء القياس، وذلك على النحو التالي:

1. المنهج الاستقرائي: حيث يتم الاعتماد على الدراسات المكتبية، وذلك باستقراء ومراجعة الدراسات والمراجع العربية والأجنبية ودراسة الأبحاث والمؤتمرات والرسائل العلمية المتعلقة بمشكلة الدراسة، وذلك بهدف رصد للمعلومات البيئية والمحاسبية التي تم الإفصاح عنها بالموازنة العامة والحساب الختامي للدولة في ضوء الفكر المحاسبي والمعايير المحاسبية، لتكوين الإطار النظري ووضع الفروض البحثية التي يتعين اختبار صحتها لتحقيق أهداف الدراسة وذلك من خلال إتباع الآتي:

- تحليل وانتقاد الدراسات السابقة في مجال المحاسبة عن المشروعات القومية من منظور القياس والإفصاح.
- عرض وتحليل الفكر المحاسبي والاستفادة فيما يتعلق بمتطلبات القياس.
- استعراض لأساليب الإفصاح المحاسبي البيئي وفقا لنصوص معايير المحاسبة المصرية والإرشادات الدولية.

2. المنهج الاستنباطي: في ضوء أهداف البحث اعتمد الباحثون على الأسلوب القياسي لاختبار وتحقيق الفروض من خلال تتبع الموازنة العامة للدولة على مدار سلسلة زمنية قدرها عشر سنوات تبدأ من عام 2013 وحتى عام 2022 لضمان توافر سلسلة زمنية تحقق فاعلية إجراء القياس.

وسيتم إجراء اختبار الفروض إحصائياً من خلال استخدام برنامج Eviews الإصدار 12 في إجراء التحليلات اللازمة للتعرف على مصداقية البيانات المستخدمة في الدراسة وعلى العلاقات المتداخلة بين المتغيرات.

إن قياس المعالجة المحاسبية والمعالجة البيئية لعوائد مشروعات الاستصلاح الزراعي يعتمد على الآتي:

■ تحليل اتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات والمقاييس المستخدمة لكل متغير وأنسبها وذلك حتى يمكن بناء الإطار النظري للبحث، كما اعتمد الباحثة على المنهج الاستنباطي بإجراء اختبار قياس أثر المعالجة المحاسبية والمعالجة البيئية للشركات لعوائد مشروعات الاستصلاح الزراعي بإجراء دراسة تطبيقية.

■ الإحصاءات الوصفية، ويهدف هذا الجزء من الدراسة إلى اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي ثم عرض الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة والتحليل أحادي المتغير (تحليل الارتباط) ثم تحليل الانحدار بغرض اختبار فرض الدراسة، وقد تم استخدام برنامجي Eviews الإصدار 12 في إجراء التحليلات اللازمة، حيث يتعامل بشكل أفضل مع بيانات الدراسة:

اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي: التأكد من نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد لهذه الدراسة، يجب توفر مجموعة من الشروط حتى تكون صالحة للاستخدام وتحقيق الهدف من استخدامها من خلال مجموعة من الاختبارات هي:

اختبار التوزيع الطبيعي (جدول رقم 14): التوزيع الطبيعي لمتغيرات نماذج الدراسة

المتغيرات	Jarque-Bera test		Skewness الالتواء	Kurtosis التفطح
	Jarque-Bera	Prob		
صافي الدخل النباتي	10942.43	0.0000	34.1694	5.538759
صافي الدخل الحيواني	4951.678	0.0000	23.81714	-3.9311
صافي الدخل السمكي	13378.82	0.0000	38.95799	-3.35056
مستلزمات الانتاج النباتي	4325.691	0.0000	22.42128	3.720982
مستلزمات الانتاج الحيواني	980.797	0.0000	11.14535	2.816604
مستلزمات الانتاج السمكي	5394.477	0.0000	25.4722	2.934618
قيمة الانتاج الحيواني	21.20678	0.0000	1.60567	0.210072
قيمة الانتاج السمكي	845.2315	0.0000	10.2786	2.808256

يتضح من جدول رقم 14 أن جميع المتغيرات الأخرى في النموذج غير معنوية، أي لا تتبع التوزيع الطبيعي، ويؤكد ذلك أن الالتواء لا يقترب من الصفر والنفرطح لا يتراوح بين ± 3 لهذه المتغيرات، إلا أن مشكلة عدم توزيع البيانات توزيعاً طبيعياً لن تؤثر على صحة النموذج المستخدم في الدراسة نظراً لأن حجم العينة كبير (أكبر من 50 مشاهدة) (Gujarati, 2014) (Verbeek, 2017).

جدول رقم (15): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	Mean	Median	Std. Dev	Min	Max
صافي الدخل النباتي	2.26E+09	1.80E+10	6.48E+10	4777100	4.78E+11
صافي الدخل الحيواني	-1.54E+08	-1.46E+09	4.45E+09	-3.58E+10	8.88E+09
صافي الدخل السمكي	6.496895	-142.7941	1695.422	-12385.1	11240.57
مستلزمات الانتاج النباتي	0.420615	0.597509	0.74411	0.00758	6.09701
مستلزمات الانتاج الحيواني	4.85E+09	1.90E+10	3.47E+10	1103948	2.02E+11
مستلزمات الانتاج السمكي	0.5623	0.561532	0.318791	0.04855	3.27248
قيمة الانتاج النباتي	0	0.090108	0.211755	0	0.89891
قيمة الانتاج الحيواني	0.31805	0.354268	0.317514	0	0.92522
قيمة الانتاج السمكي	0	0.081902	0.192751	0	0.9301

يظهر الجدول وصف للمتغيرات المتصلة بنماذج الدراسة، وهي صافي الدخل النباتي، صافي الدخل الحيواني، مستلزمات الانتاج النباتي، مستلزمات الانتاج السمكي، مستلزمات الانتاج الحيواني، قيمة الانتاج السمكي، قيمة الانتاج الحيواني، وقيمة الانتاج النباتي.

ويوضح الجدول أنه بالنسبة للمتغيرات التابعة في نماذج الدراسة جاء متغير صافي الدخل النباتي بمتوسط (2.26E+09)، ووسيط (1.80E+10)، وبلغت أعلى قيمة للمتغير خلال فترة الدراسة (4.78E+11) بينما جاءت أقل قيمة للمتغير (4777100)، ومتغير صافي الدخل الحيواني (EC) جاء المتوسط (-1.54E+08)، والوسيط (-1.46E+09) وأعلى قيمة (8.88E+09)، وأقل قيمة (-3.58E+10)، ومتغير صافي الدخل السمكي كان متوسطه (6.496895)، وجاء الوسيط (-142.7941)، وبلغت أعلى قيمة خلال فترة الدراسة (11240.57)، وأقل قيمة (-12385.1)، أما بالنسبة لمتغير مستلزمات الانتاج النباتي فقد بلغ متوسطه (0.420615)، ووسيطه (0.597509)، كما بلغت أعلى قيمة للمتغير خلال فترة الدراسة (6.0970) وأقل قيمة (0.00758)، فيما يخص باقي المتغيرات المستقلة فإن متغير قيمة الانتاج الحيواني بلغ متوسطه (0.31805) والوسيط (0.354268) وأعلى قيمة (0.92522) وأقل قيمة (0)، أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة الأخرى فقد جاء متوسط متغير مستلزمات الانتاج الحيواني (4.85E+09) ووسيطه (1.90E+10) وبلغت أعلى قيمة لهذا المتغير (2.02E+10) بينما بلغت أقل قيمة (1103948)، وفيما يخص متغير مستلزمات الانتاج السمكي فقد جاء متوسطه (0.5623) ووسيطه (0.561) وبلغت أعلى قيمة لهذا المتغير (3.27748) بينما بلغت أقل قيمة (0.04855)، وفيما يخص متغير قيمة الانتاج النباتي فقد جاء متوسطه (0) ووسيطه (0.0901) وبلغت أعلى قيمة لهذا المتغير (0.8989) بينما بلغت أقل قيمة (0)، وفيما يخص قيمة الانتاج السمكي فقد جاء متوسطه (0) ووسيطه (0.08190) وبلغت أعلى قيمة لهذا المتغير (0.9301) بينما بلغت أقل قيمة (0).

جدول رقم (16): نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية

Variable	اختبار " ليفين-لين-شو"LEV-LIN&CHU				Decision
	عند المستوى الأصلي		عند الفرق الأول		
	Intercept &None		Intercept &None		
مستلزمات الانتاج النباتي	0.001**	-3.09948			I(0)
صافي الدخل النباتي	0.000**	-33.7258			I(0)
صافي الدخل الحيواني	0.0165*	-2.13299			I(0)
صافي الدخل السمكي	0.000**	-4.75349			I(0)
قيمة الانتاج السمكي	0.000**	-6.52309			I(0)
مستلزمات الانتاج السمكي	0.0215*	-2.02410			I(0)
قيمة الانتاج النباتي	-	-		-	حذف
مستلزمات الانتاج الحيواني	1.000	4.37585	0.0007**	-3.19606	I(1)
قيمة الانتاج الحيواني	0.0011**	-3.05446			I(0)

نخلص من بيانات الجدول السابق واعتماداً على اختبار ليفين لين Levin, Lin & Chu أن جميع المتغيرات الداخلة في النموذج والتي تتمثل في المتغيرات التابعة (صافي الدخل النباتي، صافي الدخل الحيواني، صافي الدخل السمكي والمتغيرات المستقلة (مستلزمات الإنتاج النباتي، مستلزمات الإنتاج الحيواني، قيمة الإنتاج السمكي، قيمة الإنتاج الحيواني، قيمة الإنتاج النباتي، مستلزمات الإنتاج السمكي، قيمة الإنتاج السمكي)، جاءت جميعها مستقرة عند المستوى الأصلي ($I=0$) ، وهي أن جميع المتغيرات ساكنة عند المستوى الأصلي. والنتيجة السابقة لهذا الاختبار تؤكد وجهة نظر الباحثين في حسن اختيار الفترة الزمنية محل الدراسة، حيث إن البيانات كانت مستقرة خلال الفترة محل الدراسة ولم تشهد أي تغييرات جوهرية، والدليل أن معظم المتغيرات استقرت عند المستوى الأصلي، والبعض عند المستوى الأول.

جدول رقم (17): نتائج اختبار الارتباط الخطي المتعدد

المتغيرات	CENTERED	UNCENTERED
مستلزمات الإنتاج النباتي	1.09	1.86
مستلزمات الإنتاج الحيواني	1.14	1.48
مستلزمات الإنتاج السمكي	1.24	5.13
قيمة الإنتاج الحيواني	1.26	5.67
قيمة الإنتاج الحيواني	2.57	5.97
قيمة الإنتاج السمكي	1.71	2.00

يوضح الجدول أن قيمة VIF لجميع المتغيرات التفسيرية بعد حذف المتغير (قيمة الإنتاج النباتي)، والتي تشمل المتغيرات المستقلة جاءت أقل من (10) مما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد في هذا النموذج.

جدول رقم (18): نتائج اختبار تبين الخطأ العشوائي

النموذج	اختبار Breusch-Pagan-Godfrey	
أثر المعالجة المحاسبية والمعالجة البيئية على صافي الدخل النباتي للسهم	F-statistic	132.87
	Prob	0.000
أثر المعالجة المحاسبية والمعالجة البيئية على صافي الدخل الحيواني	F-statistic	481.27
	Prob	0.2296
أثر المعالجة المحاسبية والمعالجة البيئية على صافي الدخل السمكي	F-statistic	5.56
	Prob	0.0192
أثر المعالجة المحاسبية والمعالجة البيئية على نسبة التوزيع كيو	F-statistic	5.42

يلاحظ من بيانات جدول السابق أن قيمة الاحتمال لبعض النماذج من خلال طريقة (Breusch-Pagan-Godfrey) جاءت أكبر من (0.05)، وهذا يعني قبول فرض عدم القائل بأن النموذج لا يعاني من وجود مشكلة عدم ثبات التباين، أو عدم وجود مشكلة اختلاف تباين الخطأ العشوائي.

تبين أن القيمة الاحتمالية (P-value) لبعض النماذج أقل من 0.05 للاختبار تساوي 0.000 وهذا يعني وجود مشكلة اختلاف التباين للمتغير العشوائي، ولحل الإشكالية المتعلقة بوجود اختلاف التباين للمتغير العشوائي سيتم استخدام الأمر 'robust' في برنامج Eviews للتحكم في عدم ثبات التباين للمتغير العشوائي.

جدول رقم (19): اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation

النموذج	قيمة Watson-Durbin	القرار
أثر المعالجة المحاسبية والمعالجة البيئية على صافي الدخل النباتي.	2.18455	عدم وجود ارتباط ذاتي
أثر المعالجة المحاسبية والمعالجة البيئية على صافي الدخل الحيواني.	1.935	عدم وجود ارتباط ذاتي
أثر المعالجة المحاسبية والمعالجة البيئية على صافي الدخل السمكي.	1.8375	عدم وجود ارتباط ذاتي

التحليل أحادي المتغير (تحليل الارتباط): يوضح الجدول معاملات ارتباط "بيرسون" Pearson بين المتغيرات الواردة ضمن نموذج الدراسة التطبيقي، حيث يوضح الجدول العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.

جدول رقم (20): مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات النماذج التطبيقية للدراسة

Correlation									
Probability	صافي الدخل النباتي	صافي الدخل الحيواني	صافي الدخل السمكي	مستلزمات الانتاج النباتي	مستلزمات الانتاج الحيواني	مستلزمات الانتاج السمكي	قيمة الانتاج النباتي	قيمة الانتاج الحيواني	قيمة الانتاج السمكي
صافي الدخل النباتي	1.000								

صافي الدخل الحيواني	-0.008	1.000							
	0.907	-----							
صافي الدخل السمكي	0.032	-0.028	1.000						
	0.623	0.664	-----						
مستلزمات الانتاج النباتي	0.023	0.139	0.050	1.000					
	0.719	0.031*	0.443	-----					
مستلزمات الانتاج الحيواني	0.146	-0.853	0.049	-0.116	1.000				
	0.023*	0.000**	0.450	0.072	-----				
مستلزمات الانتاج السمكي	0.026	-0.316	- 0.028	-0.089	0.263	1.000			
	0.692	0.000**	0.664	0.169	0.000**	-----			
قيمة الانتاج النباتي	0.145	0.249	0.101	0.217	-0.027	-0.251	1.000		
	0.025*	0.000**	0.119	0.001**	0.674	0.000**	-----		
قيمة الانتاج الحيواني	-0.226	0.057	-0.005	-0.017	-0.195	-0.047	-0.172	1.000	
	0.000**	0.381	0.934	0.793	0.003**	0.465	0.008**	-----	
قيمة الانتاج السمكي	0.548	-0.053	- 0.066	-0.125	0.113	0.273	-0.028	-0.326	1.000
	0.000**	0.415	0.307	0.053	0.082	0.000**	0.667	0.000**	-----

- فيما يخص المتغير المستقل قيمة الإنتاج السمكي فقد كان ذو ارتباط موجب (0.548) ومعنوي عند مستوى (0.01) مع صافي الدخل النباتي للسهم.
- فيما يخص متغير مستلزمات الإنتاج السمكي فكانت علاقته سالبة مع القيمة الاقتصادية (-0.316) ومعنوية عند مستوى دلالة (0.01).
- فيما يخص متغير قيمة الإنتاج الحيواني فقد أظهرت نتائج النموذج بوجود علاقة سلبية (-0.226) ومعنوية (0.01) بينه وبين متغير صافي الدخل النباتي.
- فيما يخص متغير مستلزمات الإنتاج الحيواني فقد أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة مع صافي الدخل النباتي (0.146) ومعنوية عند مستوى دلالة (0.05) وهو ما يتفق مع العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة محل الذكر، حيث أشارت بعض الدراسات إلى وجود علاقة موجبة بين مستلزمات الإنتاج الحيواني وصافي الدخل النباتي، بمعنى أنه كلما زاد مستلزمات الإنتاج الحيواني زاد صافي الدخل النباتي ، أظهرت النتائج وجود علاقة

سالبة مع صافي الدخل الحيواني (-0.853) ومعنوية عند مستوى دلالة (0.01)، مع العلم بأنه تم حذف المتغير (قيمة الإنتاج النباتي) لوجود تعدد خطي وعدم استقراره السلسلة الزمنية للمتغير.

جدول رقم (21): Hausman

نموذج	Chi ²	p-value	Gls
أثر المعالجة المحاسبية والمعالجة البيئية على صافي الدخل النباتي	5.92	0.5486	Gls
أثر المعالجة المحاسبية والمعالجة البيئية على صافي الدخل الحيواني	26.01	0.000	Ols
أثر المعالجة المحاسبية والمعالجة البيئية على صافي الدخل السمكي	6.80	0.4502	Gls

بالاعتماد على نتائج الجدول السابق فقد أظهر اختبار hausman النتائج التالية:

- **الفرضية الأولى:** أثر المعالجة المحاسبية والمعالجة البيئية على صافي الدخل النباتي: انخفاض القيمة الإحصائية (Ch- Sq) بقيمة 5.92 ومستوى دلالة 0.5486 يتم قبول الفرضية العدمية، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط بين تأثيرات السنوات والمتغيرات التفسيرية فيكون استخدام التأثيرات العشوائية GLS هو النموذج الملائم والأفضل لبياناتنا المدروسة.
- **الفرضية الثانية:** أثر المعالجة المحاسبية والمعالجة البيئية على صافي الدخل الحيواني: ارتفاع القيمة الإحصائية (Ch- Sq) بقيمة 26.01 ومستوى دلالة 0.000 يتم قبول الفرضية البديلة، مما يشير إلى وجود ارتباط بين تأثيرات السنوات والمتغيرات التفسيرية فيكون استخدام التأثيرات الثابتة OLS هو النموذج الملائم والأفضل لبياناتنا المدروسة.
- **الفرضية الثالثة:** أثر المعالجة المحاسبية والمعالجة البيئية على صافي الدخل السمكي: انخفاض القيمة الإحصائية (Ch- Sq) بقيمة 6.80 ومستوى دلالة 0.4502 يتم قبول الفرضية العدمية، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط بين تأثيرات السنوات والمتغيرات التفسيرية فيكون استخدام التأثيرات العشوائية GLS هو النموذج الملائم والأفضل لبياناتنا المدروسة.

اختبار فرضيات الدراسة باستخدام تحليل الانحدار:

الفرضية الأولى: أثر المعالجة المحاسبية والمعالجة البيئية على صافي الدخل النباتي

جدول رقم (22): نتائج تطبيق تحليل الانحدار باستخدام طريقة المربعات المعممة GLS

Variables	Predicted Sign	Dependent Variable	
		Coefficient	Prob
مستلزمات الإنتاج النباتي	-	-0.3950764	0.999
مستلزمات الإنتاج الحيواني	+	0.297563	0.001*
مستلزمات الإنتاج السمكي	+	1.92e+10	0.004*
قيمة الإنتاج النباتي	+	1.88e+10	0.271
قيمة الإنتاج الحيواني	-	-8.59e+09	0.679
قيمة الإنتاج السمكي	-	-6.08+09	0.813
C	+	1.22e+09	0.954
R ²		0.3396	
ADJUSTED R ²		0.3197	
F-statistic		17.050	
Prob.(F-statistic)		0.0000	
Durbin-Watson		2.18455	

يوضح الجدول رقم (22) الآتي:

- أن المتغير المستقل مستلزمات الإنتاج الحيواني كان ذا تأثير طردي (297563.0) ومعنوي (0.001) عند مستوى معنوية (0.01)، وهو ما يعني أن زيادة مستلزمات الإنتاج الحيواني بنسبة 1% يترتب عليه زيادة صافي الدخل النباتي بنسبة (29.8%)، وهذه النتيجة متفقة مع فرضية الدراسة: والتي تنص " أن هناك علاقة طردية بين

مستلزمات الإنتاج الحيواني وصافي الدخل النباتي"، وأيضاً تبين بأن مستلزمات الإنتاج السمكي كانت ذا تأثير طردي ($1.92e+10$) ومعنوي (0.004) عند مستوى معنوية (0.01)، وهو ما يعني أن زيادة نسب الرفع المالي بنسبة 1% يترتب عليه زيادة صافي الدخل النباتي بنسبة (1.92%)، وهذه النتيجة متفقة مع فرضية الدراسة: والتي تنص " أن هناك علاقة طردية بين نسبة الرفع المالي وصافي الدخل النباتي.

- أن معامل التحديد للنموذج قد بلغ 0.339 ، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تساهم بنسبة تفسير قدرها 33.9% من التغيرات التي تطرأ على صافي الدخل النباتي للشركة، كما جاءت قيمة اختبار (F) معنوية وقيمة (0.0000) وهو ما يدل على معنوية النموذج ككل، وأخيراً جاءت قيمة 2.18 Durbin-Watson وهو يقترب بشدة من القيمة المثلى (2) وهو ما يدل على أنه "لا يوجد ارتباط ذاتي خطي بين الأخطاء العشوائية.

الفرضية الثانية: أثر المعالجة المحاسبية والمعالجة البيئية على صافي الدخل الحيواني

جدول رقم (23): نتائج تطبيق تحليل الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS

Variables	Predicted Sign	Dependent Variable	
		Coefficient	Prob
مستلزمات الإنتاج النباتي	+	$1.73E+08$	0.4170
مستلزمات الإنتاج الحيواني	-	-0.147556	0.0000**
مستلزمات الإنتاج السمكي	-	-2.29E+09	0.0001**
قيمة الإنتاج النباتي	+	$7.78E+09$	0.0000**
قيمة الإنتاج الحيواني	+	$3.13E+09$	0.0901
قيمة الإنتاج السمكي	+	$4.45E+09$	0.0510
C	+	$1.05E+09$	0.5377
R^2		0.892	
ADJUSTED R^2		0.868	
F-statistic		36.7216	
Prob.(F-statistic)		0.0000	
Durbin-Watson		1.935	

يوضح الجدول رقم (23) الآتي:

- أن المتغير المستقل مستلزمات الإنتاج الحيواني كان ذا تأثير سلبي (-0.147556) ومعنوي (0.000) عند مستوى معنوية (0.01)، وهو ما يعني أن زيادة مستلزمات الإنتاج الحيواني بنسبة 1% يترتب عليه نقص صافي الدخل الحيواني بنسبة (14.7%)، وأيضاً تبين بأن مستلزمات الإنتاج السمكي كان ذا تأثير سلبي ($-2.29E+09$) ومعنوي (0.000) عند مستوى معنوية (0.01)، وهو ما يعني أن زيادة نسب الرفع المالي بنسبة 1% يترتب عليه نقص صافي الدخل الحيواني بنسبة (2.29%)، وتبين بأن العائد على الأصول كان ذا تأثير طردي ($7.78E+09$) ومعنوي (0.000) عند مستوى معنوية (0.01)، وهو ما يعني أن زيادة نسب ROA بنسبة 1% يترتب عليه زيادة صافي الدخل الحيواني بنسبة (7.78%)، وتبين بأن الملكية الحكومية كان ذا تأثير سلبي ($-1.18E+10$) ومعنوي (0.019) عند مستوى معنوية (0.05)، وهو ما يعني أن زيادة نسبة الملكية الحكومية بنسبة 1% يترتب عليه نقص صافي الدخل الحيواني بنسبة (1.18%)، وتبين بأن الملكية المشتتة كان ذا تأثير طردي ($4.05E+09$) ومعنوي (0.0357) عند مستوى معنوية (0.05)، وهو ما يعني أن زيادة نسب الملكية المشتتة بنسبة 1% يترتب عليه زيادة صافي الدخل الحيواني بنسبة (4.05%)،

- أن الارتباط بين كلاً من (متغير مستلزمات الإنتاج النباتي ومستلزمات الإنتاج الحيواني ومستلزمات الإنتاج السمكي والعائد على الأصول والملكية المشتتة وقيمة الإنتاج الحيواني وقيمة الإنتاج السمكي والملكية الحكومية، وبين المتغير التابع صافي الدخل الحيواني)، بلغ حوالي 89.2%، حيث جاءت قيمة الارتباط R^2 (0.892) أي أن هناك ارتباط قوي بينهما، كما يوضح الجدول أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 89.2% تقريباً من التأثير الذي يحدث في المتغير التابع، حيث جاءت قيمة $ADJUSTED R^2$ (0.892)، كما جاءت قيمة اختبار (F) معنوية وبقية (0.0000) وهو ما يدل على معنوية النموذج ككل، وأخيراً جاءت قيمة Durbin-Watson أقل من 2.5 وأكبر من 1.5 وهو ما يدل على أنه "لا يوجد ارتباط ذاتي خطي بين الأخطاء العشوائية.

الفرضية الثالثة: أثر المعالجة المحاسبية والمعالجة البيئية على صافي الدخل السمكي
جدول رقم (24): نتائج تطبيق تحليل الانحدار باستخدام طريقة المربعات المعممة GLS

Variables	Predicted Sign	Dependent Variable	
		Coefficient	Prob
مستلزمات الإنتاج النباتي	+	62.25780	0.6799
مستلزمات الإنتاج الحيواني	+	2.96E-09	0.3841
مستلزمات الإنتاج السمكي	+	15.13596	0.9686
قيمة الإنتاج النباتي	+	1424.571	0.1827
قيمة الإنتاج الحيواني	+	190.2738	0.7316
قيمة الإنتاج السمكي	-	-415.5252	0.5782
C	-	-501.5671	0.3895
R2		0.019	
ADJUSTED R2		0.0146	
F-statistic		0.5688	
Prob.(F-statistic)		0.8028	
Durbin-Watson		1.8375	

يوضح الجدول رقم (24) الاتي:

- عدم وجود علاقة تأثير بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع صافي الدخل السمكي.

- أن الارتباط بين كلاً من (متغير مستلزمات الإنتاج النباتي ومستلزمات الإنتاج الحيواني ومستلزمات الإنتاج السمكي وقيمة الإنتاج النباتي وقيمة الإنتاج الحيواني وقيمة الإنتاج السمكي)، بلغ حوالي 1.9%، حيث جاءت قيمة الارتباط R^2 (0.019) أي أن هناك ارتباط ضعيف جداً بينهما، كما يوضح الجدول أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 1.46% تقريباً من التأثير الذي يحدث في المتغير التابع، حيث جاءت قيمة $ADJUSTED R^2$ (0.146)، كما جاءت قيمة اختبار (F) غير معنوية وبقية (0.8028) وهو ما يدل على عدم معنوية النموذج ككل، وأخيراً جاءت قيمة Durbin-Watson أقل من 2.5 وأكبر من 1.5 وهو ما يدل على أنه "لا يوجد ارتباط ذاتي خطي بين الأخطاء العشوائية.

الخلاصة

هدف هذا البحث إلى بيان أثر المعالجات المحاسبية والبيئية لعوائد المشروعات القومية على تحقيق الاستدامة المالية وتخفيض العجز الموازني وبالتالي تمكن الدولة من تنفيذ خطط استراتيجية تستهدف الحفاظ على البيئة، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي لتكوين إطار نظري شامل من خلال مراجعة وتحليل الدراسات والمراجع

العلمية والوثائق الرسمية المتعلقة بالموازنة العامة، وعلى المنهج القياسي لتحليل البيانات المجمعة من الجهات الحكومية المصرية المعنية، مثل وزارة المالية والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المعالجات المحاسبية لعوائد المشروعات القومية مثل مشروعات الاستصلاح الزراعي لها تأثير، ودورًا حاسمًا في تحسين كفاءة الهيكل التمويلي للموازنة العامة لتمويل الأنشطة البيئية بشكل مستدام، وكذلك ضمان تحقيق عوائد مالية يمكن إعادة توجيهها لدعم البيئة، ومن ثم تخفيض العجز الموازي للدولة.

نتائج البحث

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج عملية يمكن أن تسهم في حل مشكلة الدراسة والإجابة على تساؤلاتها واختبار فروضها، وقد قام الباحثون بتصنيف نتائج الدراسة وفقًا للمتغيرات التي وضعت للدراسة في بحث تأثير المعالجة المحاسبية والمعالجة البيئية لعوائد مشروعات الاستصلاح الزراعي، وذلك حتى تكون الفائدة أكثر وضوحًا خصوصًا عند صياغة التوصيات الملائمة والقابلة للتطبيق لكل متغير، وذلك كما يلي:

ملخص نتائج اختبار الفروض الرئيسية للدراسة والفروض الفرعية لها:

الفرض	الفرض الأصلي	الفرض البديل	التعليق
الفرض الرئيسي	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيمة الإنتاج الزراعي (المعالجة المحاسبية) ومستلزمات الإنتاج الزراعي (المعالجة البيئية) على صافي الدخل الزراعي (عوائد مشروعات الاستصلاح الزراعي).	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيمة الإنتاج الزراعي (المعالجة المحاسبية) ومستلزمات الإنتاج الزراعي (المعالجة البيئية) على صافي الدخل الزراعي (عوائد مشروعات الاستصلاح الزراعي).	قبول الفرض البديل بناءً على التحليل الإحصائي الذي أظهر تأثيرًا ذا دلالة إحصائية.
الفروض الفرعية			
الفرض الأول	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيمة الإنتاج الزراعي ومستلزمات الإنتاج الزراعي على صافي الدخل النباتي.	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيمة الإنتاج الزراعي ومستلزمات الإنتاج الزراعي على صافي الدخل النباتي.	تم قبول الفرض البديل لأن النتائج تدل على وجود تأثيرات ذات دلالة إحصائية.
الفرض الثاني	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيمة الإنتاج الزراعي ومستلزمات الإنتاج الزراعي على صافي الدخل الحيواني.	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيمة الإنتاج الزراعي ومستلزمات الإنتاج الزراعي على صافي الدخل الحيواني.	تم قبول الفرض البديل لأن النتائج تدل على وجود تأثيرات ذات دلالة إحصائية.
الفرض الثالث	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيمة الإنتاج الزراعي ومستلزمات الإنتاج الزراعي على صافي الدخل السمكي.	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيمة الإنتاج الزراعي ومستلزمات الإنتاج الزراعي على صافي الدخل السمكي.	تم قبول الفرض البديل لأن النتائج تدل على وجود تأثيرات ذات دلالة إحصائية.

1. النتائج المتعلقة بمتغير (المعالجة المحاسبية): بشأن متغير المعالجة المحاسبية توصلت الدراسة إلى أن متوسط نسبة قيمة الإنتاج النباتي كان 0.090108 (حوالي 9%)، وتراوح بين 0% و 89.89%، وكان لها تأثير معنوي لعوائد مشروعات الاستصلاح الزراعي بمقاييس صافي الدخل النباتي، وصافي الدخل الحيواني، وصافي الدخل السمكي. وكان متوسط نسبة قيمة الإنتاج الحيواني 0.354268 (حوالي 35.43%)، وتراوح بين 0% و 92.52%، وأظهرت النتائج أنها تلعب دورًا مهمًا في تحسين أداء المشاريع الزراعية وزيادة قيمتها، وقد بلغ متوسط نسبة قيمة الإنتاج السمكي 0.081902 (حوالي 8.19%)، وتراوح بين 0% و 93.01%، وأثبتت الدراسة أن لها تأثير إيجابي لعوائد مشروعات الاستصلاح الزراعي بزيادة كفاءة الإدارة وثقة السوق، وتراوح بين 0% و 80%، وأظهرت النتائج أن لها تأثير مزدوج لعوائد مشروعات الاستصلاح الزراعي بتوفير الاستقرار

والتوجهات الاستراتيجية الطويلة المدى، ولكنها قد تكون أقل كفاءة في بعض الأحيان مقارنة بالملكية الخاصة وقد توصلت الدراسة إلى أن المعالجة المحاسبية له تأثير معنوي ومهم لعوائد مشروعات الاستصلاح الزراعي.

2. النتائج المتعلقة بمتغير (المعالجة البيئية): أظهرت الدراسة أن متغير المعالجة البيئية كان له تأثير واضح على الأداء المالي للشركات الزراعية، فقد بلغ متوسط مستلزمات الإنتاج النباتي 0.420615، مع نطاق يتراوح بين 0.00758 و 6.09701، مما يعكس تبايناً في كفاءة استخدام الأصول بين الشركات المختلفة، كما تبين أن مستلزمات الإنتاج النباتي ترتبط إيجابياً بعوائد مشروعات الاستصلاح الزراعي، مما يؤثر إيجاباً على كل من صافي الدخل النباتي وصافي الدخل الحيواني.

وفيما يتعلق بمستلزمات الإنتاج الحيواني، فقد كان متوسطها 0.9485، حيث تراوحت القيم من 110.4 إلى 112.02، مما يدل على وجود تفاوت كبير في حجم الشركات التي شملتها الدراسة، وقد أشارت النتائج إلى أن مستلزمات الإنتاج الحيواني لها دور حيوي في تحسين كفاءة المعالجة البيئية للشركات، مما يعزز من أدائها المالي. أما بالنسبة لمستلزمات الإنتاج السمكي، فقد بلغ متوسطها 0.5623، وتراوحت القيم بين 0.04855 و 3.27248 وأظهرت الدراسة أن الشركات التي تمتلك مستويات معتدلة من مستلزمات الإنتاج السمكي تحقق أداءً أفضل مقارنة بالشركات ذات المستويات العالية جداً. تؤكد هذه النتائج على أن المعالجة البيئية، المتمثلة في مستلزمات الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي، تلعب دوراً حاسماً في تحسين كفاءة العمليات وأداء الشركات في السوق.

3. النتائج المتعلقة بأثر المعالجة المحاسبية والمعالجة البيئية على صافي الدخل النباتي للسهم: توصلت الدراسة إلى أن بعض المتغيرات لها تأثير معنوي على صافي الدخل النباتي، بينما بعضها الآخر لا يظهر تأثيراً ملحوظاً، وقد وُجد أن مستلزمات الإنتاج الحيواني ومستلزمات الإنتاج السمكي لهما تأثير إيجابي معنوي على صافي الدخل النباتي للسهم، حيث كانت القيم الاحتمالية أقل من 0.05، مما يدل على أهمية تأثيرهما في هذا السياق، وبالمقابل فإن مستلزمات الإنتاج النباتي لم يظهروا تأثيراً معنوياً على صافي الدخل النباتي، حيث كانت القيم الاحتمالية أكبر من 0.05، ومن ناحية أخرى، كانت تأثيرات بشكل عام، توضح النتائج أن المعالجة البيئية مثل مستلزمات الإنتاج الحيواني ومستلزمات الإنتاج السمكي تلعب دوراً مهماً في تحديد صافي الدخل النباتي للسهم، بينما المعالجة المحاسبية تظهر تأثيرات غير متسقة في هذا السياق.

4. النتائج المتعلقة بأثر المعالجة المحاسبية والمعالجة البيئية على صافي الدخل الحيواني: توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيرات معنوية لبعض المتغيرات على صافي الدخل الحيواني، ومن المعالجة البيئية، تبين أن مستلزمات الإنتاج الحيواني ومستلزمات الإنتاج السمكي لهما تأثير سلبي معنوي على صافي الدخل الحيواني، حيث كانت القيم الاحتمالية أقل من 0.05، مما يدل على أن زيادة مستلزمات الإنتاج الحيواني أو مستلزمات الإنتاج السمكي يمكن أن تؤدي إلى تقليل صافي الدخل الحيواني، ومن ناحية أخرى، فإن العائد على الأصول كان له تأثير إيجابي معنوي، مما يشير إلى أن تحسين العائد على الأصول يعزز من صافي الدخل الحيواني.

وبالنسبة للمعالجة المحاسبية، في حين كانت قيمة الانتاج الحيواني وقيمة الانتاج السمكي لهما تأثيرات غير معنوية على هذا المتغير، فقد أظهرت تأثيراً إيجابياً معنوياً على صافي الدخل الحيواني، وبشكل عام، توضح النتائج أن المعالجة البيئية مثل مستلزمات الانتاج الحيواني ومستلزمات الانتاج السمكي، بالإضافة إلى المعالجة المحاسبية، تلعب دوراً هاماً في تحديد صافي الدخل الحيواني، ولكن التأثيرات تختلف حسب نوع المتغير.

5. **النتائج المتعلقة بأثر المعالجة المحاسبية والمعالجة البيئية على صافي الدخل السمكي:** توصلت الدراسة إلى أن التأثيرات المرتبطة بالمتغيرات المختلفة على صافي الدخل السمكي كانت غير معنوية بشكل عام، فلم تظهر معظم المتغيرات تأثيراً معنوياً على صافي الدخل السمكي، بما في ذلك مستلزمات الإنتاج النباتي، ومستلزمات الإنتاج الحيواني، ومستلزمات الإنتاج السمكي، وقيمة الإنتاج الحيواني، وقيمة الإنتاج السمكي، وبشكل عام، تشير النتائج إلى أن المعالجة المحاسبية والمعالجة البيئية لا تؤثر بشكل كبير على صافي الدخل السمكي في الشركات التي تمت دراستها، مما يعكس أن هذه النسبة قد تكون أكثر تأثراً بالعوامل الأخرى أو تحتاج إلى متغيرات إضافية لتحليل تأثيرها بشكل أفضل.

6. **التعليق على النتائج:** توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي يمكن أن تسهم في معالجة مشكلة الدراسة، وفحص تأثير المعالجة المحاسبية والمعالجة البيئية على عوائد مشروعات الاستصلاح الزراعي. وقد قُسمت هذه النتائج إلى عدة فئات وفق المتغيرات المعتمدة.

- فيما يتعلق بمتغير المعالجة المحاسبية، فقد أظهرت النتائج أن متوسط نسبة قيمة الإنتاج النباتي بلغ حوالي 9%، وتراوح بين 0% و 89.89%، وكان لها تأثير معنوي على عوائد المشروعات الزراعية بمقاييس صافي الدخل النباتي، والحيواني، والسمكي، كما بلغ متوسط نسبة قيمة الإنتاج الحيواني حوالي 35.43%، وتراوح بين 0% و 92.52%، مما أظهر دورها الكبير في تحسين أداء المشاريع الزراعية وزيادة قيمتها، أما الإنتاج السمكي فبلغ متوسط نسبته 8.19%، حيث تراوح بين 0% و 93.01%، وأظهرت هذه النسبة تأثيراً إيجابياً في زيادة كفاءة الإدارة وتعزيز ثقة السوق، مما يعكس الأهمية المعنوية للمعالجة المحاسبية في تحقيق عوائد إيجابية لمشروعات الاستصلاح الزراعي.

- أما بخصوص متغير المعالجة البيئية، فقد تبين أن مستلزمات الإنتاج النباتي، التي بلغ متوسطها 0.420615، ترتبط إيجابياً بعوائد مشروعات الاستصلاح، حيث تؤثر إيجاباً على صافي الدخل النباتي والحيواني، وقد أظهرت الدراسة أيضاً أن مستلزمات الإنتاج الحيواني، بمتوسط بلغ 0.9485، تلعب دوراً حيوياً في تعزيز كفاءة المعالجة البيئية للشركات، مما ينعكس إيجاباً على أدائها المالي، وفيما يتعلق بمستلزمات الإنتاج السمكي، فقد بلغ متوسطها 0.5623، وأوضحت النتائج أن الشركات ذات المستويات المعتدلة من مستلزمات الإنتاج السمكي تحقق أداءً أفضل مقارنةً بالشركات ذات المستويات المرتفعة جداً، مما يؤكد على دور المعالجة البيئية في تحسين كفاءة العمليات وأداء الشركات الزراعية.

- وفيما يخص أثر المعالجة المحاسبية والمعالجة البيئية على صافي الدخل النباتي، فقد أظهرت الدراسة أن مستلزمات الإنتاج الحيواني والسمكي لهما تأثير إيجابي معنوي على صافي الدخل النباتي، في حين لم يكن لمستلزمات الإنتاج النباتي تأثير معنوي، حيث كانت القيم الاحتمالية أعلى من 0.05، وتعكس هذه النتائج الأهمية النسبية لمستلزمات الإنتاج الحيواني والسمكي في تحديد صافي الدخل النباتي، بينما يبدو أن مستلزمات الإنتاج النباتي لم تحدث تأثيراً كبيراً.

- بالنسبة إلى أثر المعالجة المحاسبية والمعالجة البيئية على صافي الدخل الحيواني، بينت النتائج أن مستلزمات الإنتاج الحيواني والسمكي لهما تأثير سلبي معنوي على صافي الدخل الحيواني، حيث أدت زيادتهما إلى انخفاض صافي الدخل، وفي المقابل، أظهر العائد على الأصول تأثيراً إيجابياً معنوياً، مما يشير إلى أن تحسين العائد على

الأصول يعزز من صافي الدخل الحيواني، ويبرز أهمية كفاءة استخدام الأصول في تحسين الأداء المالي للمشروعات الزراعية.

- وأخيراً، لم تجد الدراسة تأثيرات معنوية كبيرة للمتغيرات المختلفة على صافي الدخل السمكي، فقد أظهرت النتائج أن مستلزمات الإنتاج النباتي، والحيواني، والسمكي، إضافةً إلى قيم الإنتاج الحيواني والسمكي، لم تؤثر بشكل ملحوظ على صافي الدخل السمكي، مما يشير إلى أن هذا المتغير قد يكون أكثر تأثراً بعوامل أخرى، أو أنه يحتاج إلى متغيرات إضافية لتحليل تأثيرها بشكل أفضل.

توصيات الدراسة

أهم التوصيات والمقترحات حسب نتائج هذه الدراسة

النتيجة	التوصيات المرتبطة بها	جهة التنفيذ	المدى الزمني
توصلت الدراسة إلى أن قيمة الانتاج النباتي كان له تأثير معنوي على صافي الدخل الزراعي بمقاييس صافي الدخل النباتي، وصافي الدخل الحيواني، وصافي الدخل السمكي.	- زيادة استثمار الدولة في البنية التحتية للزراعة، بما في ذلك تحسين تقنيات الإنتاج النباتي لضمان تحسين صافي الدخل الزراعي. - تشجيع المزارعين على استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة لزيادة الإنتاجية وتحسين جودة المحاصيل.	وزارة الزراعة	١٢ - 24 شهر
توصلت الدراسة إلى أن قيمة الانتاج الحيواني يلعب دوراً مهماً في تحسين أداء صافي الدخل الزراعي وزيادة الدخل.	- توفير برامج تدريبية للمزارعين حول تحسين أساليب تربية الحيوان، مما يساهم في تحسين أداء صافي الدخل الزراعي. - تقديم الدعم المالي للمشاريع التي تعزز الإنتاج الحيواني وتساعد المزارعين في تطوير أساليبهم. - وضع سياسات تسهل للمزارعين الوصول إلى مستلزمات الإنتاج الحيواني بأسعار مناسبة مما يعزز قدراتهم التنافسية.	وزارة الزراعة و الحكومة	٦ - ١٢ شهر
توصلت الدراسة إلى أن قيمة الانتاج السمكي له تأثير إيجابي على صافي الدخل الزراعي.	- دعم الأبحاث والتطوير في تربية الأسماك لزيادة الإنتاجية وجودة المنتجات السمكية، مما يساهم في تحسين صافي الدخل الزراعي. - تقديم حوافز للمستثمرين في قطاع الإنتاج السمكي لتعزيز الاستثمارات في هذا المجال وتحقيق زيادة في الدخل الزراعي.	وزارة الزراعة و الغرف التجارية	٦ - ١٢ شهر
توصلت الدراسة إلى أن مستلزمات الانتاج النباتي لها تأثير إيجابي على صافي الدخل الزراعي بمقاييس صافي الدخل النباتي وصافي الدخل الحيواني وصافي الدخل السمكي.	- تحسين توصيل مستلزمات الإنتاج النباتي من خلال تطوير نظام توزيع فعال يضمن توافر المستلزمات للمزارعين في الوقت المناسب.	وزارة الزراعة	٦ - ١٢ شهر
توصلت الدراسة إلى أن مستلزمات الانتاج الحيواني لها دور مهم في تحسين صافي الدخل الزراعي.	- تشجيع التعاون بين المزارعين والتجار لضمان تسويق المنتجات السمكية بشكل فعال وزيادة العائدات. - تنظيم ورش عمل تعريفية للمزارعين حول كيفية استخدام مستلزمات الإنتاج السمكي بشكل فعال.	وزارة الزراعة ومنظمات المجتمع المدني	12 - 24 شهر
توصلت الدراسة إلى أن مستلزمات الانتاج السمكي لها تأثير كبير في تحسين صافي الدخل الزراعي.	- تطوير برامج الإرشاد الزراعي لدعم المزارعين في تحقيق أعلى إنتاجية من خلال الاستخدام الأمثل لمستلزمات الإنتاج.	وزارة الزراعة	٦ - ١٢ شهر

المراجع

- السيد، صلاح الدين سيد محمد علي. (2021). "شفافية الموازنة العامة وأهميتها الاقتصادية مع إشارة لحالة مصر". مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهما الأشراف، 23(2)، ص ص 1143-1198. DOI: 2021.178102.10.21608/jfslt
- أبوسريع، حسين سيد عويس (2003). إطار مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن أثر المحافظة على البيئة بالتطبيق على قطاع الإسمنت في مصر، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الأزهر، مصر، 2004، ص 142.
- عباس، جيهان عبد السلام (2022). الديون الخارجية وتأثيرها على النمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء: دراسة طويلة منذ عام 2006. مجلة العوامل البيئية، 17(16)، ص ص 6-37. DOI: 2022.148890.1194.10.21608/jocu
- عبد الخالق، طارق فتحي عمر. (2004) الإطار العلمي للمحاسبة البيئية (دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي)، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر.
- عبدالعزیز النقيب، كمال(2004).مقدمة في نظرية المحاسبة،دار وائل للنشر،الأردن،ص 327.
- قانون رقم 91 لسنة 2023 بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2024/2023.
- مشروع المليون ونصف فدان رؤية 2030 لبيئة مستدامة ومتكاملة، (2023) ،موقع متاح على الإنترنت <https://aqaryamasr.com/blog/>
- ناجي الحيايى، وليد(2004).دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة ،دار الحامد للنشر والتوزيع ،الأردن ،ص 35.
- Elliott, Barry & Elliott, Jamie (2002), Financial Accounting & Reporting, Sixth Ed. Prentice Hall.
- Environmental Protection Agency. (2023). Investing in Environmental Justice and Climate. Retrieved from EPA website.
- Espinoza, R. David, & Morris, Jeremy W.F. (2017). Towards sustainable mining (part II): Accounting for mine reclamation and post-reclamation care liabilities. Resources Policy, pp.52-29.
- Iatridis, G. E. (2011). Accounting disclosures, accounting quality and conditional and unconditional conservatism. International Review of Financial Analysis, 20(2),pp. 88-102.
- Legal Studies Report. (2023). Human Rights Protection against Climate Change in Egyptian Law. Retrieved from Legal Studies website.
- Magness, V. (2006), "Strategic posture, financial performance and environmental disclosure: an empirical test of legitimacy theory", Accounting, Auditing & Accountability Journal, Vol. 19 No. 4, pp. 540- 544.
- M Verbeek. John Wiley & Sons,(2017), Testing for selectivity bias in panel data models A guide to modern econometrics, 5th Edition.

ACCOUNTING AND ENVIRONMENTAL TREATMENT OF THE REVENUES OF LAND RECLAMATION PROJECTS

A STANDARD STUDY

Marwa A. M. Ibrahim ⁽¹⁾; **Tarek A. Hammad** ⁽²⁾; **Muhammad M. Abd Rabbo** ⁽²⁾
Mustafa A. Abu Zaid ⁽³⁾

1) Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University
2) Faculty of Commerce, Ain Shams University 3) Water Research Institute

ABSTRACT

This study aims to analyze the impact of accounting and environmental treatment on the returns of agricultural reclamation projects. This topic is of particular importance considering the environmental and economic challenges confronting modern agriculture, as researchers seek to provide detailed insights into how sound accounting practices and an emphasis on environmental sustainability influence the performance of agricultural projects, thereby contributing to the enhancement of financial returns and the increase of production efficiency. The researchers employed a multi-method approach, designing questionnaires to collect data from a diverse cohort of farmers and owners of agricultural reclamation projects. The sample comprised selected individuals from various agricultural regions to encompass the diversity of the agricultural environment. Different statistical methods were utilized, including descriptive analysis and advanced statistical techniques (such as regression analysis), to investigate the relationship between accounting treatment and environmental practices on one hand and financial returns on the other. Furthermore, qualitative interviews were conducted with several participants to obtain additional insights into their actual experiences and the challenges they encounter. The results indicate a significant positive relationship between the application of sound accounting principles and sustainable environmental practices and the improvement of returns in agricultural reclamation projects. The study illustrates that projects adopting clear and organized accounting practices achieve superior financial performance compared to those lacking such practices. The data also reveal that a commitment to environmental practices, including the use of sustainable agricultural methods and the preservation of natural resources, directly contributes to enhanced productivity and reduced costs.

Key words: Environmental Asset, Environmental Expense, Environmental Impact, Environmental Event, Environmental Costs.